Document:	IFAD11/2/R.2
Agenda:	3
Date:	1 June 2017
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

التطلع قدما: الصندوق في سياق جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة

مذكرة إلى السادة الأعضاء في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Paul Winters
نائب الرئيس المساعد المؤقت
دائرة الاستراتيجية والمعرفة
ومدير، البحوث وتقدير الأثر
رقم الهاتف: 2189 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.winters@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق – الدورة الثانية
روما، 29–30 يونيو/حزيران 2017

للاستعراض

المحتويات

موجز تنفيذي **1**

أولا – استئصال الفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي **4**

ألف – تحقيق جدول أعمال 2030 في المناطق الريفية 4

باء – التحديات الرئيسية في المناطق الريفية في وجه تحقيق جدول أعمال 2030 6

جيم – تنفيذ جدول أعمال 2030 في المناطق الريفية 9

ثانياً – التحول الريفي الشمولي المستدام في قلب جدول أعمال 2030 **10**

ألف– الشمولية وتغير المشهد الريفي 10

باء– النهوض بالأهداف الرئيسية لتحويل الاقتصاد الريفي 12

ثالثا– دور الصندوق في جدول أعمال 2030 **13**

ألف– السياسات والاستثمارات الريفية المطلوبة لجدول أعمال 2030 13

باء– مقترح قيمة الصندوق وميزته النسبية 14

رابعا– التطلع قدما نحو فترة التجديد الحادي عشر للموارد وما يتعداها **17**

ألف– تعبئة الموارد 18

باء– تخصيص الموارد 21

جيم – استخدام الموارد 22

دال– تحويل الموارد إلى نتائج 23

خامسا– الاستنتاج **24**

موجز تنفيذي

1- يتطلب جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة إجراءات تحولية جريئة لنقل العالم إلى مسار يتسم بالاستدامة والصمود. ومن بين الأمور الجوهرية في أهداف التنمية المستدامة: الدعوة للقضاء على الفقر المدقع (هدف التنمية المستدامة 1)؛ والقضاء على انعدام الأمن الغذائي (هدف التنمية المستدامة 2)، إلا أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والذين يتراوح عددهم بحدود 836 مليون شخص، وأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الذين يتراوح عددهم بحدود 793 مليون شخص، ما زال مرتفعا بصورة غير مقبولة خاصة في المناطق الريفية حيث يعيش ثلاثة أرباع أشد السكان فقرا وأكثرهم عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وإذا ما استمرت التوجهات الحالية في الفقر وانعدام الأمن الغذائي، لن يتم تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2 في المناطق الريفية، مما سيكون له أيضا عواقب وخيمة على جملة أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وما لم يتم رفع سوية الجهود المبذولة، فإن تحقيق هدفي التنمية المستدامة الأول والثاني سيكون محفوفا بالتحديات، وبخاصة في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

2- وسينطوي تحقيق أهداف التنمية المستدامة على التصدي للتحديات الرئيسية في المناطق الريفية، ولابد من إيلاء اهتمام مخصوص للتغذية يواكب الجهود لتحسين الإجراءات الأخرى للرفاهية بهدف تجنب العبء الثلاثي لسوء التغذية المتمثل في: نقص التغذية والافتقار إلى المغذيات الحيوية والبدانة. ولا بد لصناع السياسات من معالجة قضية "التضخم في أعداد الشباب" من خلال اتخاذ الإجراءات التي تمكن الشباب من إيجاد فرص عمل منتجة ومستدامة. وتؤدي ضآلة الفرص، مترافقة بقضايا الهشاشة، والنزاعات، وتغير المناخ إلى خلق أنماط هجرة غير متوازنة. وبالنسبة للنساء، فإن صعوبة الوصول إلى المدخلات تؤدي إلى خلق فجوة إنتاجية بين الجنسين تؤثر على الإنتاجية الإجمالية، وعلى القدرة على تحقيق هدف التنمية المستدامة 5. كذلك فإن تغيرات المناخ تغير من المشهد الزراعي، وقد تؤدي إلى قدر أكبر من الفقر، وفي بعض الحالات القصوى إلى المجاعة، لأولئك الذين يعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم. وتحتاج هذه القضايا للتطرق إليها بصورة منتظمة، والإخفاق في التطرق إليها سيؤدي إلى تقويض جدول أعمال 2030.

3- ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية، لا بد من ألا تقتصر السياسات والاستثمارات على التطرق لهذه التحديات فحسب، وإنما عليها أيضا أن تدخل بعين الحسبان مسألة تطور المشهد الريفي حتى عام 2030. وكما نص عليه *تقرير التنمية الريفية للصندوق لعام 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي*، فإن التحول الريفي يحصل كجزء من عملية أوسع للنمو الاقتصادي والتحول الهيكلي التي تغير دور الزراعة وتوسع من فرص الاستثمار الريفي. ومع التحول الريفي تنتقل الزراعة من مجرد كونها المشغل المباشر في المقام الأول، إلى محرك للتصنيع الريفي والعمالة الريفية. إلا أن الدلائل التي وردت في تقرير التنمية الريفية تظهر بأن التحول الريفي الشمولي لا يحدث من تلقاء نفسه؛ وإنما لا بد من إحداثه.

4- ويعني الترويج للتحول الريفي المستدام اتخاذ القرارات الاستراتيجية الصائبة في سياقات قطرية مختلفة. وهنالك حاجة لجملة من السياسات والاستثمارات العامة والمستهدفة لتعزيز التحول ودعم الأهداف الطموحة لجدول أعمال 2030. كذلك لا بد من الاعتراف بأن دور الزراعة في الاقتصاد الريفي يتطور، وأن نظم الأغذية تتغير بتبعات

على التغذية، وأن الديموغرافية تتحول مؤدية إلى تضخم في أعداد الشباب، وأن التغيرات المناخية تغير المشهد الزراعي.

5- ويتطلب تحقيق التحول الريفي المستدام والشمولي الجمع بين السياسات والاستثمارات العامة والقطاعية مع نمطين اثنين من التدخلات المستهدفة وهي: (1) الإجراءات المستهدفة للترويج للإشراك من خلال أنشطة منتجة؛ (2) الاستثمارات وسياسات الحماية الاجتماعية الرديفة التي تتطرق لفقر الدخل والهزات الاقتصادية والضعف الاجتماعي.

6- وتكمن الميزة النسبية للصندوق في الاستهداف الاستباقي للفقراء المدقعين والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، وجعل هؤلاء السكان نساء ورجالا في مركز استثمارات وأنشطة الصندوق، لا كمستفيدين رئيسين وإنما على نحو كامل. وينحصر التركيز القطاعي للصندوق في المظاهر الإنتاجية للاقتصاد الريفي وبخاصة الزراعة. وفي حين أن المؤسسات الأخرى تلعب وبصورة واضحة دورا في التحول الريفي المستدام والشمولي، إلا أنها تنحو للتركيز على القضايا الأوسع أو أن لديها مهمات متباينة. وأما الفرضية الجوهرية لقيمة الصندوق فهي ما يلي: (1) الاقتناع بأن بإمكان السكان الريفيين الفقراء أن يغدوا محركين للتحول الريفي الشمولي والمستدام؛ (2) قدرته على العمل مع الحكومات وغيرها من الشركاء للاستثمار في تمكين هؤلاء الأشخاص للعب هذا الدور.

7- يخلق جدول أعمال 2030 إحساسا بالإلحاح للمجتمع الانمائي لإعادة النظر في نهجه الحالية. ويعد استهداف الصندوق للفقراء المدقعين والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ونهجه الذي يتمحور حول البشر ذا صلة عالية بأهداف التنمية المستدامة. إلى أنه لا بد للصندوق من أن يغير من النموذج الذي كان يستخدمه في الماضي بهدف الإيفاء بالطلب الكبير عليه، ولا بد للصندوق من أن يتخذ خيارات حاسمة في ما يتعلق بتعبئة الموارد وتخصيص الموارد واستخدام الموارد وتحويل الموارد إلى نتائج.

8- **تعبئة الموارد.** تاريخيا، اعتمد الصندوق على المساهمات الأساسية لتمويل برنامجه من القروض والمنح ولتغطية نفقاته الإدارية. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية المالية كافيتها حتى تاريخه، إلا أنه وعلى ضوء الدور المحفز للصندوق والطلب على خدماته، تقترح إدارة الصندوق أن يضاعف الصندوق بصورة متدرجة من حجم برنامج عمله من 6 مليارات دولار أمريكي إلى 12 مليار دولار أمريكي، استنادا إلى برنامج للقروض والمنح ينمو بين 25 إلى40 بالمائة. ومع أن هذا يشكل هدفا طموحا يتطلب إدخال تعديلات على نموذج عمل الصندوق. إلا أنه واقعي استنادا إلى تحليل للطلب أجري في المنظمة، واستنادا أيضا إلى التعديلات المقترحة على نموذج عمل الصندوق ومفتاح تحقيق برنامج العمل هذا هو تعبئة الموارد، بما في ذلك إمكانية الاقتراض وتوسيع التمويل المشترك وإرساء الشراكات مع القطاع الخاص. وقد شرع الصندوق بالاقتراض، وأضفى الصبغة الرسمية على هذا الاقتراض من خلال ادخال إطار الاقتراض السيادي. واما الخطوة التالية فتتمثل في إدماج هذا الاقتراض في الإطار المالي والتخطيط المالي للصندوق، والنظر في خيارات الاقتراض، وفي ما إذا كان من غير الممكن تلبية الطلب على خدمات الصندوق من خلال الموارد الأساسية، وتحديد الموارد الضرورية للاستجابة لاحتياجات البلدان النامية.

9- **تخصيص الموارد.** يتخذ الصندوق قراراته بشأن تخصيص الموارد على المستوى الكلي، ليضمن تدفق الموارد إلى البلدان حيث الحاجة إليها هي الأشد وإلى البلدان التي تظهر التزاما في استخدام الموارد بصورة فعالة. وعلى

المستوى الجزئي، لضمان أن الموارد تستهدف أكثر الناس فقرا وضعفا. وتنطوي هتان الخطوتان على المستوى الجزئي على ما يلي: (1) اختيار البلدان التي يتم النظر في تمويلها وإدراجها في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (2) تحديد المبلغ المتاح لكل بلد باستخدام معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويخضع هذان القراران حاليا لاستعراض بمقترحات واضحة لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وفي جميع السيناريوهات، يضمن نظام نهج تخصيص الموارد على أساس الأداء أن تبقى المخصصات عبر مجموعات الدخل ثابتة مع مرور الوقت، مما يعني التنافس على الموارد ضمن مجموعات الدخل (البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا)، لا عبر المجموعات نفسها. وكجزء من التجديد الحادي عشر للموارد سيتم تطوير إطار انتقالي لتوضيح شروط الإقراض لموارد الصندوق. وأما بالنسبة للقرار الكلي المؤسسي لتخصيص الموارد للبلدان فسيترافق عندئذ بقرار جزئي ضمن البلد وبحيث يتم استهداف الفقراء المدقعين وأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية.

10- **استخدام الموارد.** من غير الكافي لاستثمارات الصندوق أن تقتصر على الوصول إلى المجموعات المستهدفة، إذ أنه يتوجب على الصندوق إنفاق موارده لإحراز النتائج. وقد صادق الصندوق مؤخرا على إطار للفعالية الإنمائية يتم تنفيذه حاليا على نحو كامل. ويتم ادخال الإصلاحات لتعزيز الجودة والحث على الابتكار والسعي للتصميم المستند إلى النتائج، وكل ذلك من خلال عملية سريعة ومرنة. وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، سيتواجد محرك لتوسيع الاتساق بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية، والذي سينطوي على تعزيز عملية اللامركزية وتغيير دور مدراء البرامج القطرية. وسيتحول التركيز بعيدا عن دعم التنفيذ اليومي والحذر الواجب تجاه المشروعات نحو إضفاء الأولوية على التصميم القوي وانخراط أكبر مع الزبائن.

11- **تحويل الموارد إلى نتائج.** لتعزيز ثقافة النتائج وتحريك الصندوق من قياس النتائج إلى الإدارة المستندة إلى النتائج، يتم اتخاذ سلسلة من الإجراءات بموجب إطار الفعالية الانمائية والنشاطات، وهي تتضمن تعزيز نظم التقييم الذاتي، وتحسين نظم جمع المعلومات بصورة سريعة وفي الوقت المحدد لها، ودعم القدرة على الرصد والتقييم في القطاع الريفي ضمن البلدان العضوة المقترضة، ، والقبول بمبدأ الانفتاح والشفافية الاستباقية. ويعد هذا التركيز على تحويل الموارد إلى نتائج أساس تحقيق القيمة مقابل المال المنفق في الصندوق.

12- ويدعو استئصال الفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي من خلال التحول الريفي الشمولي والمستدام إلى جملة من الإجراءات من مجموعة من الجهات الفاعلة. وسيكون دور الصندوق حاسما. ومع بقاء النهج الإجمالي للصندوق ذو أهمية عالية، إلا أنه لابد للصندوق من أن يغير نموذجه للإيفاء بالطلب الذي خلقه جدول أعمال 2030. ومن خلال مثل هذا التغيير فقط يمكن للصندوق أن يعظم من الأثر الذي يخلفه كل دولار يستثمره لتحسين حياة السكان الريفيين الفقراء.

التطلع قدما: الصندوق في سياق جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة

أولا – استئصال الفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي

ألف – تحقيق جدول أعمال 2030 في المناطق الريفية

1- يعتبر جدول أعمال 2030 الطموح للتنمية المستدامة بمثابة خطة للعمل "للبشر والكوكب والازدهار"، تتطلب خطوات تحويلية وجريئة لنقل العالم إلى مسار يتسم بالصمود والاستدامة. وتعكس أهداف التنمية المستدامة نطاق جدول الأعمال هذا فهي تدعو إلى استئصال الفقر المدقع (هدف التنمية المستدامة 1) واستئصال الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي والترويج للزراعة المستدامة (هدف التنمية المستدامة 2)؛ وترتبط هذه الأهداف بصورة وثيقة بتحقيق المساواة بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة 5)؛ والترويج للعمل المحترم والنمو الاقتصادي (هدف التنمية المستدامة 8)؛ والحد من انعدام المساواة (هدف التنمية المستدامة 10)؛ ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف بدون إجراءات ترمي إلى التطرق لتغير المناخ (هدف التنمية المستدامة 13)؛ والإدارة الحذرة للموارد بما في ذلك الأراضي (هدف التنمية المستدامة 15)؛ وإرساء شراكات قوية وإيجاد بيئة دولية تمكينية (هدف التنمية المستدامة 17).

2- على الرغم من الإنجازات الكبيرة المتحققة حتى تاريخه، إلا أن عدد الأشخاص الذي يعيشون في فقر مدقع والذين يتراوح عددهم بحدود 836 مليون شخص، وأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وعددهم 793 مليون شخص يبقى عاليا بصورة غير مقبولة.[1] وفي جميع الأقاليم تعتبر معدلات الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي أعلى في المناطق الريفية حيث يعيش حسب التقديرات أكثر من ثلاثة أرباع أولئك الذين يعانون من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في العالم. وعلى الرغم من التركيز على توجهات التحضر السريع في الجدل العالمي الدائر بشأن التطرق للفقر وانعدام الأمن الغذائي، إلا ان المهمة بين الوقت الحاضر وعام 2030 ستنحصر في حد كبير بالتطرق إلى الفقر الريفي وانعدام الامن الغذائي.

3- وإذا ما استمرت التوجهات الحالية، لن يكون بالإمكان تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2 في المناطق الريفية، مع ما لذلك من تداعيات على جملة أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويعرض الشكل الأول التوجهات الإجمالية حتى عام 2030 فيما يتعلق بالفقر المدقع وسوء التغذية (والذي يعتبر مؤشرا بديلا لانعدام الأمن الغذائي) في المناطق الريفية.[2] وتعرض الخطوط الأرجوانية المتقطعة (هدف التنمية المستدامة 1)؛ والزرقاء (هدف التنمية المستدامة 2) الإسقاطات في الحالة المعتادة؛ في حين تحدد الخطوط المتقطعة البرتقالية (هدف التنمية المستدامة 1) والحمراء (هدف التنمية المستدامة 2) تحدد التوجهات الضرورية لتحقيق هذين الهدفين. وتشير التوجهات إلى أن 9.4 بالمائة من السكان الريفيين، أي 240 مليون ريفي سيبقون في فقر مدقع، و 6.6 بالمائة من السكان أو385 مليون نسخة سيبقون يعانون من سوء التغذية. وبالتالي، وعلى أساس التوجهات الحالية، فإن التقدم المحرز سيكون بحدود النصف فقط مما هو ضروري لتحقيق هذين الهدفين. علاوة على ذلك، فقد يكون الإبقاء

[1] ورد الفقر المدقع في /http://www.un.org/sustainabledevelopment/poverty، باعتباره الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة. وورد انعدام الأمن الغذائي في تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وعنوانه: *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدم المتفاوت* (روما: منظمة الأغذية والزراعة،2015).

[2] بيانات نقص التغذية المصنّفة غير متوفّرة.

على هذه التوجهات صعبا وذلك لأن تحسين حياة أكثر الناس تهميشا وعرضة للفقر المزمن وانعدام الأمن الغذائي سيكون صعبا بصورة استثنائية.

4- بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، فإن تحقيق هذين الهدفين سيكون محفوفا بالتحديات على وجه الخصوص. ويوفر الشكل 1 تقسيما للإسقاطات للبلدان منخفضة الدخل (2 أ)، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (2 ب)، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا (2 ج). وتظهر الإسقاطات لكل من البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا نواقص درامية في التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية. وتبعا للتوجهات الحالية فإن مجموعتي البلدان هذه لن تحرزا إلا حوالي ثلثي التقدم الضروري لتحقيق هدف التنمية المستدامة 1 في المناطق الريفية. وتبعا للتوجهات الحالية سيبقى واحد من ستة أشخاص من السكان الريفيين في البلدان منخفضة الدخل في فقر مدقع، وسيبقى واحد من ثمانية منهم يعاني من سوء التغذية. أما البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا فإن 6.5 بالمائة من السكان الريفيين سيبقون مدقعي الفقر، وسيبقى 5.6 بالمائة منهم يعاني من سوء التغذية.

5- وفي البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا فقط تتقارب التوجهات الخاصة بالحد من الفقر الريفي المدقع مع الهدف الموضوع. إلا أنه، وعندما يتم استثناء البيانات الخاصة بالصين من هذه التوجهات (غير معروضة) فإن التقدم يقل بصورة طفيفة مع 1.8 بالمائة من السكان الريفيين الذين يعيشون حاليا في فقر مدقع. وبصورة مشابهة لم يتم التوصل إلى الأهداف المتعلقة بسوء التغذية تماما، حيث مازال 2.4 بالمائة من السكان يعانون من سوء التغذية. وبطبيعة الحال، تعكس هذه التوجهات المستويات الحالية للنمو، والسياسات الاستراتيجية الشمولية في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وتخفق في الاعتراف بأن تحسين حياة أكثر المجموعات تهميشا وأولئك الذين يعانون من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي المزمن قد تكون أكثر صعوبة مما كان الوضع عليه في السابق. ويدل ذلك على الحاجة للدعم المستمر للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة بذل جهود أكبر. ومن جهة أخرى هنالك طلب واضح على بذل جهود أكبر بصورة معتبرة مما هو مبذول حاليا بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

6- وبدون جهد قوي ومتضافر لتقليص الفقر المدقع وتحسين الأمن الغذائي عبر البلدان التي تمر بمستويات مختلفة من التنمية، لا يمكن تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2. وباستخدام البيانات المتاحة للبلدان الأساسية يقارن الشكل 3 معدل الفقر المدقع (المحور العمودي) حسب تصنيف دخل البلد (المحور الأفقي). وأما النقاط، فتمثل عدد الأشخاص الفقراء في كل بلد. وفي حين أن هنالك أعدادا كبيرة من مدقعي الفقر في المناطق الريفية في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان منخفضة الدخل، إلا أن معظمهم يعيش في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا مما يعني ضمنا الحاجة لإجراءات ملموسة في هذه البلدان. وبصورة مشابهة، يقارن الشكل 4 انتشار سوء التغذية حسب تصنيف دخل البلد، مع إشارة النقاط إلى عدد الذين يعانون من سوء التغذية في كل بلد. ويثبت هذا الشكل بأنه ومع وجوب التطرق بصورة واسعة لانعدام الأمن الغذائي في جميع فئات البلدان، إلا أن بذل جهود مخصوصة أمر حاسم في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بهدف تحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

باء – التحديات الرئيسية في المناطق الريفية في وجه تحقيق جدول أعمال 2030

7- يعتبر تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، على وجه الخصوص، محفوفا بالتحديات. لا لأنه يسعى إلى القضاء على الجوع فحسب (والذي يستخدم نقص التغذية كمؤشر بديل له) وإنما أيضا على جميع أشكال سوء التغذية. فنقص التغذية غالبا ما يترافق بانتشار واسع للافتقار للمغذيات الدقيقة (أي عدم كفاية الفيتامينات والمعادن) والإفراط في التغذية المؤدي إلى البدانة. وتعتبر هذه القضايا الثلاث بصورة مجتمعة العبء الثلاثي لسوء التغذية. فزيادة توفر المغذيات الكلية (الوحدات الحرارية والبروتينات) للتطرق لسوء التغذية يمكن أن يأتي على حساب المغذيات الدقيقة إذا كانت المواد الغذائية الرئيسية فقيرة بالمغذيات وتؤدي إلى البدانة في بعض شرائح السكان.[3] علاوة على ذلك، فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد بحدود 10 بالمائة يقلص وبصورة كبيرة من التقزم (بحدود 5.9 بالمائة) ومن انتشار نقص الوزن لدى الأطفال (بحدود 7 بالمائة) وهي من القياسات الشائعة للتغذية، ولكنه يؤدي أيضا إلى زيادة انتشار البدانة (بحدود 7 بالمائة)[4]. ويعتبر ضمان ترافق الأهداف التغذوية بتحسينات في القياسات الأخرى للرفاهية تحديا على وجه الخصوص في تحقيق غايات هدف التنمية المستدامة 2. وبالتالي فهي تتطلب اهتماما مخصوصا.

8- ومع أن أعداد مدقعي الفقر وأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بين السكان الريفيين يشير إلى مشكلة عالمية، إلا أن التحديات في أفريقيا جنوب الصحراء تتطلب اهتماما مخصوصا. إذ يشير المحوران الأفقيان 3 و4 إلى نسبة الفقر الريفي المدقع وسوء التغذية على التوالي استنادا إلى إجراءات التعداد الفردي. ولا تعتبر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من البلدان التي يحتمل لها إلى حد أكبر أن تصنف في مستويات الدخل الأقل فحسب (البلدان المنخفضة الدخل أو بلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في حدها الأدنى)، ولكن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر ريفي مدقع ويعانون من سوء التغذية في هذه البلدان أعلى بكثير أيضا. ومن هنا، لا بد من جهود مستهدفة ومتضافرة في هذا الإقليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9- تجعل الظروف الديموغرافية في أفريقيا جنوب الصحراء من الوضع صعبا بصورة استثنائية، إذ يمثل الشكل 5 الهرم السكاني في 48 بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء لعام 2015 مقسمة حسب الجنس والتصنيف بين الريف و الحضر. وأما الخاصية الملفتة للانتباه بصورة كبيرة، فهي الحصة الكبيرة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الذين يقعون في خانة الأشخاص دون سن الخامسة والعشرين. كذلك تتسم بلدان جنوب وشرق آسيا أيضا بنسبة عالية من الشباب ضمن سكانها. ولكن الإسقاطات تشير إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء سوف تتعدى في نهاية المطاف هذه الأقاليم.[5]

10- ومع أن توفر العمالة الشابة يمكن في نهاية المطاف أن يخلق ربحا ديموغرافيا، إلا أن الأمر محفوف بالمخاطر بالنسبة لصناع السياسة الذين يتوجب عليهم اتخاذ إجراءات لاستيعاب الشباب بصورة فعالة في العمالة المستدامة والمنتجة. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن 4 من أصل عشرة شباب في شرق آسيا والمحيط الهادي،

[3] انظر: M. I. Gómez, C. B. Barrett, T. Raney, P. Pinstrup-Andersen, J. Meerman, A. Croppenstedt, B. Carisma and B. Thompson, *Post-Green Revolution Food Systems and the Triple Burden of Malnutrition, Food Policy*, 2013, (42)129-138.

[4] انظر: M. T. Ruel, H. Alderman and Maternal and Child Nutrition Study Group. *Nutrition-sensitive Interventions and Programmes: How Can They Help to Accelerate Progress in Improving Maternal and Child Nutrition? The Lancet*, 2013, 382(9891), 536-551.

[5] انظر: D. Filmer and L. Fox, *Youth Employment in Sub-Saharan Africa, Africa Development Series* (World Bank, 2014), retrieved from http://elibrary.worldbank.org/doi/book/10.1596/978-1-4648-0107-5.

أي حوالي نصف السكان في جنوب آسيا، و70 بالمائة من السكان في الشرق الأوسط لا يسهمون في قوة العمل. وإذا تحدثنا بصورة عالمية، فإن أفريقيا جنوب الصحراء لا تبرز في الإجراءات المعيارية للبطالة، إلا أن عددا من البلدان في أفريقيا الجنوبية تتسم بمعدلات عالية للغاية. وفي البلدان النامية، ينحو الشباب بمعدل مرتين إلى ثلاث مرات أن يكونوا أكثر عرضة للبطالة من غيرهم من البالغين.[6] وبغض النظر عن أن ذلك يمثل موردا مهدورا لإمكانيات نمو الاقتصاد، فإنه وفي بعض الحالات يمكن للبطالة بين الشباب أن تؤدي إلى أمراض اجتماعية، بما في ذلك المساهمة في الجريمة والهشاشة داخل البلد المعني.[7]

11- كذلك تمثل الهجرة تحديا مخصوصا للمناطق الريفية، علاوة على الفرص الممكنة. ويسلط الشكل 5 الضوء على الاختلافات الديمغرافية بين المناطق الحضرية والريفية من أفريقيا جنوب الصحراء. إذ أن المناطق الريفية تتسم بعدد أكبر من الرجال والنساء اليافعين، وكبار السن (انظر الخطوط الزرقاء)؛ في حين أن المناطق الحضرية تتسم بعدد أكبر من النساء والرجال في سن العمل (انظر الخطوط الزهرية)، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى خلق معدلات عالية من التبعية في المناطق الريفية. كذلك يغادر الشباب أيضا المناطق الريفية بأعداد أكبر من النساء مما يؤدي إلى معدلات غير متوازنة بين الجنسين في المناطق الريفية والحضرية وإلى تأنيث الزراعة. ويمكن أن توفر الهجرة التحويلات التي تعتبر مصدرا قيما للإبقاء على سبل عيش الأسر الريفية إذا توفرت الشروط الصحيحة للاستثمار، إلا أن الهجرة في الوقت ذاته غالبا ما تمثل هدرا للعمالة المنتجة بصورة كبيرة.

12- ويشكل تأنيث الزراعة مشكلة على وجه الخصوص. إذ تشير الدراسة وبصورة متسقة إلى تمتع النساء ، وإلى حد كبير، بوصول أقل للمدخلات الزراعية مما يخلق فجوة إنتاجية بين الجنسين وما لها من تبعات على الإنتاجية الإجمالية، علاوة على انعدام المساواة بين الجنسين.[8] وعندما يوجد الرجال في سن العمل، يغدو الوصول للموارد أكثر ميلا نحوهم، مما يترك النساء بإنتاجية أقل في الزراعة ودخل أقل نسبيا. ويمكن لذلك أن يقوض من القدرة التفاوضية للنساء في الأسرة، وأن يحول الإنفاق بعيدا عن الاستثمارات في إرسال الأطفال إلى المدارس وصحتهم وتغذيتهم.

13- ومع أن الهجرة خارج البلاد هي جزء طبيعي من التحول الريفي والبنيوي للدول النامية، إلا أن أفريقيا جنوب الصحراء تعاني من التحضر بدون التصنيع. وتشير هذه الظاهرة غير الطبيعية إلى أن الهجرة ليست مدفوعة أساسا بزيادة الفرص في المناطق الحضرية، وإنما، وعوضا عن ذلك، بالافتقار إلى الفرص في المناطق الريفية. ففي العديد من البلدان الأفريقية يشير أكثر 50 بالمائة من الأسر الريفية إلى أن لديهم على الأقل شخصا واحدا مهاجرا داخليا. وكذلك يؤدي الافتقار إلى الفرص إلى الهجرة الدولية، وخاصة بين الشباب. فثلث المهاجرين الدوليين هم ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة. وتشير حقيقة أن 40 بالمائة من التحويلات الدولية تذهب إلى المناطق الريفية، إلى أن نسبة كبيرة من المهاجرين الدوليين، وعددهم حوالي 244 مليون شخص هم من المناطق الريفية أصلا.[9] وبالتالي، فإن الافتقار إلى الفرص في المناطق الريفية يخلق نمط هجرة غير متوازن.

---

[6] تمّ جمع المعلومات من وثيقة *عمالة شباب الريف* التي أعدها بصورة مشتَركة البنك الدولي والصندوق بناء على طلب من ألمانيا كمدخل لمناقشات مجموعة العشرين

[7] انظر: البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية* (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2011).

[8] انظر: A. Peterman, J. Behrman, and A. Quisumbing, *A Review of Empirical Evidence on Gender Differences in Non-land Agricultural Inputs, Technology, and Services in Developing Countries,* In: *Gender in Agriculture* (Dordrecht: Springer Netherlands), 145-186.

[9] تمّ جمع المعلومات عن الهجرة من التقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة المعنون" *الهجرة والزراعة والتنمية الريفية: التصدي للأسباب الجذرية للهجرة واستغلال إمكاناتها لتحقيق التنمية*" (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2016).

14- ومعظم الهجرة الخارجية من المناطق الريفية هي هجرة ناجمة عن الضغوط، مما يعكس لا مجرد الافتقار إلى الفرص المنتجة، وإنما أيضا أوضاعا من الهشاشة والنزاعات وتغير المناخ. ففي عام 2015، تم تهجير ما يقارب من 65.3 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بصورة قسرية بسبب النزاعات والاضطهاد. وفي عام 2014، تم تهجير أكثر 19 مليون شخص داخليا بسبب الكوارث الطبيعية. وتخلق هذه التحركات البشرية تحديات إنمائية في كل من المناطق التي هجرها هؤلاء الأشخاص والتي تتطلب إعادة إعمار وإعادة إنشاء لمؤسساتها، وفي المناطق التي وصلوا إليها، والتي غالبا ما يتوجب عليها استيعاب المهاجرين بأكثر من مجرد الهبات الموفرة للتطرق لاحتياجاتهم قصيرة الأمد. وفي الوقت الذي تحسنت فيه الجهود الدولية للتنبؤ بمثل هذه الكوارث، بما في ذلك المجاعة الحالية في كل من أفريقيا جنوب الصحراء واليمن، إلا أن ردات الفعل غالبا ما تركز على الاستثمار على المدى القصير، أما الاستثمارات في الحلول على المدى الطويل لتجنب مثل من هذه الأزمات فمحدودة، مما يخلق بالتالي الظروف المؤدية للمجاعة وما ينجم عنها من الهجرة جراء الضغوط.

15- كذلك تغير التغيرات المناخية أيضا من المشهد الزراعي، جالبة معها جملة من التحديات التي تعقد الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تفحص تحليل حديث أجراه البنك الدولي [10] أثر تغير المناخ على الفقر المدقع من خلال النظر في أربعة سيناريوهات: (1) الازدهار (النمو العالي) مع آثار منخفضة لتغير المناخ؛ (2) الازدهار مع آثار عالية لتغير المناخ؛ (3) الفقر (نمو منخفض) مع آثار منخفضة لتغير المناخ؛ (4) الفقر مع آثار عالية لتغير المناخ. ويعرض الشكل 6 نتائج هذا التحليل. وقد كان أثر تغير المناخ في أكثر السيناريوهات تفاؤلا (الازدهار مع آثار منخفضة لتغير المناخ) هو 5 ملايين شخص فقير إضافي (بما يتعدى العمل بالصورة المعتادة) إلى أقل السيناريوهات تفاؤلا (الفقر مع آثار مرتفعة لتغير المناخ) وذلك بوجود 125 مليون فقير إضافي. وفي حين يحتمل للواقع أن يقع بين هذين السيناريوهين المتطرفين، إلا أن الاستنتاج الواضح من هذه الدراسة هو أن المحرك الرئيسي لزيادة الفقر المدقع في جميع سيناريوهات تغير المناخ، هو الآثار السلبية لتغير أنماط المناخ على الزراعة. وباختصار فإن تغير المناخ سوف يزيد من الفقر، وبخاصة من خلال آثاره على الزراعة.

16- وكما تسلط عليه الضوء البيانات الواردة في هذا المقطع، فإن استئصال الفقر الريفي (هدف التنمية المستدامة 1) وانعدام الأمن الغذائي (هدف التنمية المستدامة 2) بحلول عام 2030 لن يحدث بدون جهود متضافرة لتوسيع واستهداف السياسات والتدخلات في كل من البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. كما أنه لن يحدث بدون إجراءات مستمرة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا وذلك لتجنب ما يسمى بـ"فخ الدخل المتوسط".[11] ولضمان إدخال تحسينات على حياة الأكثر تهميشا وأكثر الأشخاص الذين يعانون من الفقر وانعدام الأمن الغذائي المزمن. كذلك تسلط البيانات الضوء أيضا على قضايا رئيسية عديدة تحتاج للتطرق لها بصورة واعية. ومن شأن الإخفاق في النظر في هذه القضايا أن يقوض جدول أعمال 2030.

- أولا، هنالك حاجة لجهود قوية للتطرق للتغذية، لأن مكاسب الدخل وحدها لن تكون كافية لإيصال أثر تغذوي إيجابي، وفي واقع الأمر فقد تؤدي إلى البدانة وما يتصل بها من قضايا صحية.

[10] S. Hallegatte, M. Bangalore, L. Bonzanigo, M. Fay, T. Kane, U. Narloch, J. Rozenberg, D. Treguer and A. Vogt-Schilb, *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty* (Washington, D.C.: World Bank, 2016).

[11] يشير فخّ الدخل المتوسط إلى حالة دولة بلغت مستوى دخل معين نتيجة لميزتها النسبية، ولكنها علقت فيه بعد أن خسرت هذه الميزة مع ارتفاع الأجور وعدم تمكنها من التأقلم مع الظروف المتغيرة

- ثانيا، يمثل التضخم في عدد الشباب تحديا مخصوصا يتطلب إجراءات مستهدفة لاقتناص الفائدة من التعداد المتنامي للسكان في سن العمل عوضا عن كلفته الاجتماعية. وستساعد مثل هذه الجهود المركزة أيضا على تجنب الهجرة غير المتوازنة الجارية حاليا في عدد من البلدان، والتي تنجم عن الافتقار إلى الفرص والضغوطات عوضا عن كونها ناتج ثانوي طبيعي لعمليات التنمية.
- ثالثا، يحد انعدام المساواة بين الجنسين من كل من الإمكانيات الإنتاجية والقدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرتبط هدف التنمية المستدامة 5 بصورة هامة لا بالمساواة بين الجنسين فحسب وإنما أيضا بجملة كبيرة من الغايات الأخرى، لأن ترك نصف السكان يتخلفون عن الركب يجعل من تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمرا مستحيلا.
- وأخيرا، يتطلب تغير المناخ سياسات وخطط إنمائية لمواجهة التغير المستمر في أنماط الطقس ولبناء الصمود للتأقلم مع هذه التغيرات. ونظرا لدور الزراعة في انبعاث غازات الدفيئة، لا بد من إيجاد السبل للتخفيف من هذه الانبعاثات مع تحسين سبل عيش فقراء الريف في الوقت ذاته. علاوة على ذلك، وللتطرق للمجاعات، فإن الاستجابات قصيرة الأمد ضرورية، مع وجود الإجراءات طويلة الأمد لبناء الصمود، وتوفير الفرص في المناطق الريفية لتجنب الهجرة.

جيم – تنفيذ جدول أعمال 2030 في المناطق الريفية

17- يضع جدول أعمال 2030 عددا من غايات "أساليب التنفيذ" للهدفين الإنمائيين المستدامين 1 و2، ولكن تنفيذها (إضافة إلى تنفيذ جدول أعمال 2030 الأوسع) يتطلب جملة شاملة ومتسقة من الإجراءات. وكما هو معترف به على وجه العموم، فإن تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 إجراء عالمي وإجراء لأصحاب المصلحة المتعددين في آن واحد. وهو يتطلب الأطر السياساتية التمكينية، واتساق السياسات، والقدرات المؤسسية والشراكات الفعالة والشمولية، ومعرفة جديدة ومتينة (بما في ذلك البيانات) في جملة واسعة من المجالات. وفي هذا السياق، يعتبر تعبئة المزيد من الموارد المالية والاستهداف الأفضل، واستقطاب الموارد الموجودة، والمواءمة بين التمويل المحلي والدولي والعام والخاص نحو تحقيق التنمية المستدامة تحديات تتسم بقدر كبير من الأهمية الحاسمة.

18- ومع أن البيانات تشير إلى ان استمرار الأعمال على النحو الحالي غير كاف لتحقيق هدف التنمية المستدامة 1 وهدف التنمية المستدامة 2، فإن تقرير الاحتياجات المالية الدقيقة للزراعة والتنمية الريفية أمر صعب. وتشير التقديرات إلى أن هنالك طلب على استثمارات كبيرة في الزراعة إذا ما كان لهذا القطاع أن يلبي طموحات جدول أعمال 2030 ذات الصلة بالأمن الغذائي والجوع والعمالة وتغير المناخ والاستدامة البيئية.[12] وكما سلط جدول أعمال أديس أبابا عليه الضوء ، يجب أن تأتي معظم هذه الاستثمارات من الاستثمارات العامة المحلية ومن

[12] وكمثال على ذلك، يقدّر تقرير G. Schmidt-Traub و J. D. Sachs بعنوان: " *Financing Sustainable Development: Implementing the SDGs through Effective Investment Strategies and Partnerships* " الصادر عن Sustainable Development Solutions Network، 2015، الحاجة لاستثمارات إضافية بقيمة 210 مليار دولار أمريكي في السنة للزراعة و38 مليار دولار أمريكي في السنة للأمن الغذائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل ووفقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية و برنامج الأغذية العالمي بعنوان "تحقيق هدف القضاء على الجوع: الدور الحاسم للاستثمارات في الحماية الاجتماعية والزراعة (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2015)، وللقضاء على الفقر بحلول عام 2030: "فمن المطلوب تأمين موارد إضافية تصل إلى متوسط سنوي قدره 265 مليار دولار أمريكي في السنة خلال الفترة 2016–2030، أي0.3 في المائة وسط الدخل العالمي المتوقع في تلك الفترة، لتمويل كل من الاستثمارات الإضافية في مجال الحماية الاجتماعية والاستثمارات الإضافية المحددة الأهداف المناصرة للفقراء في الأنشطة الإنتاجية، على أن تحصل منها المناطق الريفية على 181 مليار دولار أمريكي سنوياً"(صفحة iv).

القطاع الخاص، بما في ذلك المزارعين، مع مساعدة إنمائية تيسر وترفد الإنفاق العام المحلي والاستثمارات الخاصة.

19- ويشير تقرير أعده معهد بروكينغز إلى توفر 208 مليارات دولار أمريكي عالميا للأمن الغذائي والتغذوي كل عام، حوالي 85 بالمائة منها يأتي من الموارد المحلية و8 بالمائة من المساعدة الإنمائية الرسمية ومن التدفقات الخارجية. وتتمركز المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا جنوب الصحراء، في حين أنها تلعب دورا ثانويا فقط في الأقاليم الأخرى. وفي واقع الأمر، وفي 17 بلدا، 12 منها في أفريقيا جنوب الصحراء، تشكل المساعدة الإنمائية الرسمية ما لا يقل عن نصف الموارد المتاحة للأمن الغذائي والتغذية.[13]

20- ويتم الاعتراف بصورة واضحة بالأهمية المستمرة للمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة ودورها الفريد من نوعه في التمويل الإنمائي، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها الاستهداف والقدرة على تحمل المخاطر والخسائر، وإمكانية الاستقطاب التي لم يتم استغلالها بصورة كاملة، أي من خلال خفض المخاطر، والاستثمار المشترك في السلع العامة الرئيسية وما إلى ذلك. إلا أن الاستهداف الأفضل والدور الأكثر تحفيزا للمساعدة الإنمائية الرسمية والمواءمة الأفضل بين تمويل المناخ والتمويل الإنمائي، كلها أمور حاسمة لتمكينها من إيصال أثر أفضل وأكثر في سياق الخلطة التمويلية المطلوبة لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2، وجدول أعمال 2030 على وجه العموم.

ثانياً – التحول الريفي الشمولي المستدام في قلب جدول أعمال 2030

ألف– الشمولية وتغير المشهد الريفي

21- يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية سياسات واستثمارات تأخذ تطور المشهد الريفي نحو 2030 بعين الحسبان. ويستخدم *تقرير التنمية الريفية: تعزيز التحول الريفي الشمولي، الذي أصدره الصندوق عام 2016*[14] بيانات من ستين بلد نام في 5 أقاليم نامية على مدى عشرين عاما (2015–1995) لفهم السبل المشتركة للتحول الريفي والهيكلي، وتبعات التحول الريفي على الحد من الفقر والشمول، والإجراءات التي يمكن اتخاذها للترويج للتحول الريفي كعملية شمولية.

22- يحدث التحول الريفي كجزء من عملية أوسع للتحول الهيكلي تغير من دور الزراعة وتوسع من فرص الاستثمار الريفي. ويتضح ذلك في الشكل 7 أ. فباستخدام 20 سنة من البيانات من 60 بلد نام، يظهر الشكل أنه، ومع النمو الاقتصادي، تغدو الخدمات والصناعة الجزء الأكبر نسبيا من الاقتصاد مقارنة بالزراعة. وحيث أن الطلب على الغذاء يتسع بصورة كبيرة ويتغير مع تحضر البلدان، يغدو النمو الزراعي حاسما بصورة مطلقة. ولكن النمو يتحقق بصورة أكبر نسبيا في الخدمات والصناعة من الزراعة، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الحصة النسبية لهذين القطاعين في الاقتصاد.

23- في هذه العملية، تكتسب الصناعات التحويلية الزراعية، والصناعات والخدمات المرتبطة بالزراعة (مثلا المدخلات، والنقل، والخدمات المالية) أهمية، مما يجعل الزراعة محركا للنمو الاقتصادي والريفي. ويظهر الشكل

[13] انظر: H. Kharas, J. McArthur, G. Gertz, S. Mowlds and L. Noe, *Ending Rural Hunger: Mapping Needs and Actions for Food and Nutrition Security* (Washington DC: Brookings Institution, 2015)

[14] https://www.ifad.org/documents/30600024/30bb2e43-9a1d-4de5-b9d0-f2f0b4f74895

7 ب، أنه ومع تراجع الحصة النسبية للزراعة في الاقتصاد (المحور على اليمين وخط التوجهات في هذا الشكل)، تتوسع الصناعات الزراعية (المحور على اليسار والأعمدة في الشكل). وفي حقيقة الأمر، يحلل تقرير التنمية الريفية 9 بلدان أفريقية ويجد أن نصيب الصناعات الزراعية يتراوح ما بين الخمس إلى أكثر من نصف القيمة المضافة للصناعات التحويلية في هذه البلدان. ويظهر الشكل 7 ج، ناتجا آخر لهذا التحول: وهو أن الدخل الريفي غير الزراعي يكتسب أهمية متزايدة. كما يمكن ملاحظته في الشكل، تشير معظم البيانات الحديثة إلى أن الاقتصادات الريفية غير الزراعية تمثل ما يتراوح بين ثلث إلى نصف الدخل في المناطق الريفية، ومعظمها يرتبط بالزراعة.[15] ومع التحول الريفي، تتحول الزراعة من كونها المشغل المباشر إلى محرك للتصنيع الريفي والعمالة الريفية.

24- ومع أن التحول الريفي والهيكلي هما من المخرجات المتوقعة للنمو الاقتصادي، إلى أن التحول الريفي الشمولي لا يحدث من تلقاء نفسه؛ ولا بد من جعله يحدث. وكما أشير إليه سابقا، يحلل تقرير التنمية الريفية تبعات التحول الريفي والهيكلي على الحد من الفقر الريفي. ويلخص الشكل 8 النتائج. فمن بين 60 بلدا تم تحليلها، مرت 39 منها بتحول هيكلي سريع و19 بتحول ريفي سريع. ولكن 30 بالمائة من البلدان لم تؤدِ عمليات التحول السريعة لضمان حد سريع من الفقر. ومن بين هذه البلدان التي خبرت مزيجا من التحول الريفي والشمولي، تفاوت الحد من الفقر وكان أقل احتمالا بدون تحول ريفي. فيما كان الحد من الفقر أكثر احتمالا مع التحول دون أن يكون مضمونا.

25- وبالتالي فإن الترويج للتحول الريفي الشمولي يعني اتخاذ القرارات الاستراتيجية الصحيحة في سياقات قطرية مختلفة. وبالاعتماد على حالة الاقتصاد، لا بد من اتخاذ مجموعة مختلفة من الإجراءات. فالدول التي تتحول بسرعة وبأسلوب شمولي يجب أن تتواءم بصورة مستمرة مع التحديات الناشئة لضمان استمرار التقدم. أما البلدان التي تنمو وتتحول ولكنها تخفق في إدماج المهمشين والفقراء فيتوجب عليها الاستثمار في تعظيم فوائد النمو والتحول بهدف أن تغدو شمولية. في حين يتوجب على قلة من البلدان التي تختبر تحولا محدودا ولكن مع حد سريع من الفقر الريفي تسريع وتيرة النمو والتحول وإلا واجهت خطر التخلف عن الركب. وأما البلدان التي لا تتحرك قدما في تحويل اقتصاداتها أو في إدماج الفقراء، فيتوجب عليها أن تعظم وأن تسرع في الوقت نفسه. ومع فهم واضح لحالة الاقتصاد، وللتحولات السياسات المخصوصة بسياقات معينة، يمكن إجراء ابتكارات واستثمارات مؤسسية.

26- يتطلب التحول بوضوح استثمارات نشيطة من القطاع الخاص، بما في ذلك المزارعين، وتقدم تكنولوجي. ويمكن أن يعيق استثمار القطاع الخاص بيئة الأعمال الريفية التي تعاني على سبيل المثال من الافتقار إلى البنى التحتية الأساسية أو عدم كفاية الائتمان، وأسواق التأمين، ومحدودية حقوق الملكية. ومع التكنولوجيات الزراعية التقليدية لا بد للتقدم الكبير من أن يدمج المعلومات وتكنولوجيات الاتصالات الملائمة. وتفتح الجملة المتسعة باضطراد لتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات الآفاق أمام فرص جديدة لمعالجة عدم الاتساق في المعلومات بين البائعين والمشترين للسلع الزراعية، وتعزيز المردودات، وتحسين الجودة، والحد من فاقد ما بعد الحصاد، والتخلي عن الوسطاء، ونشر المعرفة بأفضل الممارسات. ولا بد للقرارات الاستراتيجية من أن تروج للتحول الريفي المستدام

[15] انظر: S. Haggblade, P.B. Hazell and T. Reardon (Eds.), *Transforming the Rural Nonfarm Economy: Opportunities and Threats in the Developing World* (Washington, DC: International Food Policy Research Institute, 2007).

والشمولي من أن تستقطب استثمارات القطاع الخاص وتخلق الفرص باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة.

باء- النهوض بالأهداف الرئيسية لتحويل الاقتصاد الريفي

27- هنالك حاجة للقرارات الاستراتيجية الصحيحة لضمان لا أن يكون التحول شموليا فحسب ولكن أيضا أن يلبي الأهداف الرئيسية، بما في ذلك تلك ذات الصلة بالتغذية. إذ يترافق التحول الريفي والشمولي على وجه العموم بمكاسب في الدخل وتغير في النظم الغذائية مع حدوث التحضر. ولكن، وكما أشير إليه في مناقشة العبء الثلاثي لسوء التغذية، فإن مكاسب الدخل لا تترجم بالضرورة إلى مكاسب تغذوية لأن الخيارات التي يقررها الأشخاص نظرا لإتاحة الأغذية وتسعيرها قد لا تؤدي على الدوام إلى المخرجات التغذوية المرغوبة. وللتطرق لهذا الموضوع، فقد حدثت في السنوات الأخيرة نقلة من التركيز على الزراعة المراعية لقضايا التغذية إلى نظم الأغذية المراعية لقضايا التغذية. ومع التحضر وعولمة الأسواق، يعتبر تنويع الإنتاج لتلبية الأهداف التغذوية أمرا حاسما ولكنه ليس كافيا بحد ذاته، إذ لا بد من تغيير جميع مراحل سلسلة التغذية ولا بد من اتخاذ جميع القرارات التي تضمن أن توفر نظم الأغذية وإنتاج الأغذية أغذية مغذية سليمة يمكن تحمل أسعارها.[16]

28- وفيما يتعلق بجدول أعمال 2030، لا بد للخيارات السياساتية والاستثمارية من أن تعترف بالهيكلية الديمغرافية المتغيرة للبلدان، وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية. ومن بين الخصائص الرئيسية للمراحل الأولية للتحول الديمغرافي هو التضخم في أعداد الشباب (الفقرة 5). وفي نهاية المطاف، تتراجع معدلات الولادات والوفيات، ويتغير الهرم السكاني بحيث تغدو غالبية السكان في سن العمل. وهذا التحول حاسم، إذ يمكن للشباب أن يدخلوا في العمالة المستدامة والمنتجة في المناطق الريفية والحضرية، وأن تكون الهجرة متوازنة لأن الفرص متاحة في كلا المنطقتين. ويمكن أن يوفر تزايد تعداد السكان في سن العمل المكسب الديمغرافي، أي النمو الاقتصادي المتسارع الناجم عن تراجع معدلات الوفيات والولادات، وبالتالي تغيير الهيكلية العمرية. ولكن، إذا لم تتبلور الفرص الإنتاجية للشباب، يمكن لعملية التحول الإجمالية أن تقف، ويمكن أن تبزغ جملة من الأمراض الاجتماعية. فالفشل في إشراك الشباب، وبخاصة في الزراعة، قد يؤدي إلى خنق الزيادات الضرورية في الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مضاعفة الإنتاجية الزراعية بموجب هدف التنمية المستدامة 2. ويعتبر الاعتراف بالتحول الديمغرافي، وبتحضر متوازن كناتج ثانوي للتحول، أمرا حاسما في تصميم برامج التنمية الريفية.

29- ومع الاهتمام المخصوص الذي لا بد من إيلائه للشباب، كذلك لا بد أيضا من التطرق لقضايا التمايز بين الجنسين، وبخاصة في المناطق الريفية. إذ أن مضاعفة الإنتاجية الزراعية تتطلب أيضا استخدام جميع الموارد بصورة كفؤة، بما فيها تلك التي تديرها النساء. وتحد المعوقات التي يواجهها وصول النساء إلى الموارد من الإمكانيات الزراعية، كما تعيق من تحول الاقتصاد الريفي. ويبسر إشراك النساء في التحول الريفي من هذا التحول بحد ذاته.

[16] انظر Consultative Group on International Agricultural Research (CGIAR) Independent Science and Partnership Council (ISPC), *Joint A4NH/ISPC Workshop on Nutrition – Insights and Recommendations* (Rome: CGIAR, 2015)

30- وبطبيعة الحال، لا يمكن للتحول الشمولي أن يحدث إلا إذا كان مستداما وهو ليس بالأمر الممكن بدون الاعتراف بالتغييرات التي تحدث في الظروف المناخية حول العالم بأسره والحاجة لإدارة أفضل للموارد. ويمكن أن يحدث تحويل المناطق الريفية وجعل الزراعة محرك التنمية الريفية فقط إذا كانت الزراعة ذكية بيئيا، أي إذا استطاعت الزراعة أن تزيد وبصورة مستدامة من الإنتاجية الزراعية وتعزز الصمود في وجه تغير المناخ (التأقلم)، وتحد من أو تتخلص من غازات الدفيئة (التخفيف) كلما كان ذلك ممكنا. وتتطلب الزراعة الذكية بيئيا إجراءات تحوّل وتعيد توجيه النظم الزراعية لتحقيق دعم فعال للتنمية وضمان الأمن الغذائي في ظل المناخ المتغير.[17] كذلك فإن الاستدامة مرتبطة أيضا بالقدرة على إدارة الموارد وتجنب المخاطر، بما في ذلك تلك المتعلقة بالهطولات المطرية. ومع ذلك، وفي أفريقيا جنوب الصحراء، فإن 4 بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة هي أراض مروية، مقارنة بـ 10 بالمائة، و29 بالمائة، و41 بالمائة لكل من أمريكا اللاتينية، وشرق وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا على التوالي.[18] ولا يمكن الوصول إلى تحقيق جميع الإمكانيات الزراعية بدون إدارة حذرة للموارد الطبيعية، وبالتالي يتوجب على التحول أن يكون مستداما وشموليا في آن معا.

31- ومع أن المجاعة الحالية الشديدة في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي اليمن تنبثق من عوامل عديدة، إلا أنها ترتبط بضعف الأسر الريفية. ويساعد وجود قاعدة موارد محسنة على بناء الصمود، ولكن لابد من اتخاذ سلسلة من الإجراءات الأخرى للتخفيف من الخطر، وبخاصة في استعادة النظم الزراعية وأيضا في الحلول طويلة الأمد التي تبني الصمود. ويمنع القدر الأكبر من الصمود من التراجع إلى أوضاع أسوأ، كما وتسمح لهم بالبقاء في المناطق الريفية وتسمح للاقتصادات الريفية بالاستمرار في التحرك قدما وفي التحول.

32- ومع الحاجة لجملة من السياسات والاستثمارات لتعزيز التحول العريض، فإن دعم أهداف التنمية المستدامة – ونعني بها أهداف التنمية المستدامة 1 و2، وأيضا الأهداف 5، و8، و10، و13 و15 – لا يتلخص ببساطة بالسياسات والاستثمارات المستهدفة للمجموعات الصحيحة، ولكنها تتعلق أيضا بالاعتراف بالدور المتغير للزراعة في الاقتصاد الريفي، وبالتحولات الديمغرافية، وآثار تغير الظروف المناخية. وبالتالي، فهي مسألة تحديد التدخلات التي تتسم بالشمولية والسماح للأشخاص الريفيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع من الاستفادة من تحول الاقتصاد الريفي.

ثالثا– دور الصندوق في جدول أعمال 2030

ألف– السياسات والاستثمارات الريفية المطلوبة لجدول أعمال 2030

33- يتطلب تحقيق التحول الريفي الشمولي الجمع بين السياسات والاستثمارات العامة والقطاعية، وتدخلات مستهدفة تصل إلى الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع. ويساعد النمو الاقتصادي عريض القاعدة على وضع حد للفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي، من خلال توفير الفرص لزيادة الدخل وتحسين الوصول إلى الأغذية. وتسمح السياسات والاستثمارات التي تروج لمثل هذا النمو للاقتصاد الإجمالي والاقتصاد الريفي بالنهوض والتحول.

[17] انظر /http://www.fao.org/climate-smart-agriculture/ar

[18] الفصل 2.1 في World Economic Forum, *Africa Competitiveness Report 2015)* (Geneva: World Economic Forum, 2015).

34- وفي القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي فإن السياسات المخصوصة والاستثمار أمران مطلوبان. وللقضاء على الفقر، أشار معهد بروكينغز[19] إلى الحاجة للسياسات والاستثمارات الزراعية التي: (1) تدمج أسواق الأغذية والزراعة على الصعيد الوطني والعالمي؛ (2) تدير التكيف الزراعي الذي يتسم بالصمود والاستدامة وتدير التغييرات الزراعية الإيكولوجية؛ (3) تؤدي إلى إيصال تقدم جديد في الخدمات الإرشادية والتكنولوجيا والبحوث المخصوصة بمواقع ومحاصيل معينة؛ (4) تحويل المزارع الأسرية من مشروعات كفاف إلى أعمال صغيرة تنافسية. وتساعد الإجراءات الثلاث الأولى وبصورة واسعة في زيادة الإنتاجية الزراعية وتوسيع الإنتاج الزراعي، وبالتالي الترويج للتحول المستدام للاقتصاد الريفي وتوفير الأغذية لكل من السكان الحضريين والريفيين. في حين يسمح الإجراء الرابع بإشراك السكان الريفيين الذين يعانون من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في تحول الاقتصاد الريفي.

35- وإلى جانب التدخلات القطاعية عريضة القاعدة، هنالك طلب على نمطين اثنين من السياسات والاستثمارات المستهدفة لتحقيق الإشراك. النمط الأول منها يروج للإشراك من خلال الأنشطة الإنتاجية، كتلك التي نص عليها الإجراء الرابع لبروكينغز لتحويل المزارع الأسرية. وتسعى هذه السياسات والاستثمارات إلى إيجاد سبيل منتج نحو تحسين سبل عيش السكان الريفيين والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. أما النمط الثاني الرديف، فهو يتضمن الاستثمارات وسياسات الحماية الاجتماعية، التي تسعى للتطرق لفقر الدخل والهزات الاقتصادية والهشاشة الاجتماعية، من خلال دعم الدخل أو الدعم النوعي، وبرامج مصممة لزيادة الوصول إلى الخدمات (مثل الصحة، والتعليم، والتغذية).[20] ويتوجب على الحكومات وشركائهم تقرير التركيبة الصحيحة من استثمارات وسياسات التنمية الريفية على المستوى القطاعي والمستوى الإجمالي، علاوة على أفضل تركيبة من الإجراءات الإنتاجية المستهدفة وإجراءات الحماية الاجتماعية.

36- ويسلط جدول أعمال أديس أبابا وبصورة صحيحة الضوء على وجوب أن يأتي معظم الاستثمار المطلوب للتنمية الريفية من الاستثمار العام المحلي ومن القطاع الخاص المحلي، بما في ذلك المزارعين. وأما المساعدة الإنمائية الرسمية فيجب أن تيسر وترفد الإنفاق العام المحلي والاستثمارات الخاصة المحلية، وتعزز من ربطها بإنجاز أهداف التنمية المستدامة. وتلعب المساعدة الإنمائية الرسمية والمجتمع الإنمائي الدولي أدوارا مختلفة في العملية، اعتمادا على الميزة النسبية لكل منهما وأولوياتهما الاستراتيجية.

باء- مقترح قيمة الصندوق وميزته النسبية

37- بحكم كونه وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، مع نموذج عمل وهيكلية حوكمة مؤسسة مالية دولية، يسهم الصندوق في جدول أعمال 2030 وفي خطة عمل أديس أبابا من خلال تعبئة وتجميع وإيصال التمويل العام للتنمية، والجمع بين المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الخاص المحلي لخلق رأس المال المنتج البشري والاجتماعي، وتيسير الوصول إلى رأس المال المالي، بما في ذلك رأس المال الخاص. وهو يساعد على استهداف تمويل العام للتنمية المحلية والدولية، ويوائم الاثنين مع سياق برامج مخصوصة، ويستقطب مصادر أخرى للتمويل، ويحفز استثمارات القطاع الخاص نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كذلك فهو يساعد أيضا في تعزيز تعبئة الموارد المحلية، من خلال تقوية الأنشطة الاقتصادية الريفية والدخول.

[19] انظر الفصل IV من: Kharas, et al., *Ending Rural Hunger*

[20] انظر اليونيسف: https://www.unicef.org/socialpolicy/index_socialprotection.html.

38- والأهم من ذلك، وبصورة متفردة بين المؤسسات المالية الإنمائية الأخرى، يضع الصندوق فقراء الريف نساء ورجالا في مركز أنشطته واستثماراته، لا بحكم كونهم مستفيدين رئيسيين فحسب وإنما أيضا كشركاء كاملين. وهو يسعى للوصول إلى أولئك الذين يعيشون في أكثر المناطق نأيا وتهميشا، ودعم أكثر شرائح السكان تهميشا وميلا للهجرة. وتركز حافظته الاستثمارية على تمكين النساء والرجال من تعزيز إنتاجيتهم، وزيادة دخولهم وتحسين أمنهم الغذائي وتغذيتهم، والانخراط مع الأسواق وغيرهم من الجهات الفاعلة الأخرى ضمن سلاسل عرض الأغذية الزراعية بشروط تنافسية وفعالة، وإدارة مواردهم الطبيعية بصورة أكثر استدامة وكفاءة، وزيادة صمودهم. ويكمن في جوهر مقترح قيمة الصندوق قناعته التامة بأن السكان الريفيين الفقراء يمكن أن يشكلوا محركات التحول الريفي المستدام والشمولي، وقدرته على العمل مع الحكومات ومع الشركاء الآخرين في الاستثمار لتمكينهم من لعب هذا الدور.

39- راكم الصندوق 40 عاما من الخبرة في 5 أقاليم مسهما في صياغة السياسات الوطنية المناصرة للفقراء والمتمحورة حول البشر، وتوفير القروض والمنح، وإرساء الشراكات لتحقيق مهمته. ويسهم الصندوق في الإجراءات الأربعة المنصوص عليها في ورقة معهد بروكينغز. أما الإجراءات الثلاث الأولى فهي حاسمة، لأن الزراعة هي المحرك المحتمل للنمو الاقتصادي الإجمالي والمسهم الأولي في التنمية الريفية، وبالتالي، يسهم أي استثمار في الزراعة، بما في ذلك الاستثمارات التي تستهدف فقراء الريف، في الاقتصاد الأعم. ولكن ميزة الصندوق النسبية تكمن في الإجراء الرابع: وهو الاستهداف الاستباقي لأشد الريفيين معاناة من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي، وتمكينهم من تحويل استراتيجيات سبل عيشهم إلى أنشطة تنافسية على نطاق صغير في القطاعين الزراعي وغير الزراعي.

40- وبالتالي، تكمن ميزة الصندوق النسبية في استهدافه القوي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة، والصيادين المحترفين وغيرهم من السكان الريفيين وتركيزه على زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء، وتعزيز عوائدهم من المشاركة في الأسواق، وبناء صمودهم للتأقلم مع تغير المناخ وغيره من الهزات. ويعد تركيزه على السبل الإنتاجية لتحقيق أهداف جدول أعمال 2030 كجزء من التحول الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الريفية منفصلا عنه ومكملا للاستثمارات وسياسات الحماية الاجتماعية المذكورة أعلاه. وكلا النهجين حاسم لتحقيق الأهداف، ولكن التركيز القطاعي للصندوق ينحصر فقط في المظاهر الإنتاجية للاقتصاد الريفي مع التركيز على الزراعة.

41- ومع أن المؤسسات الأخرى تلعب وبوضوح دورا في التحول الريفي المستدام والشمولي، إلا أنها تنحو لأن تركز على القضايا الأوسع أو أن لديها مهام محددة. ويوفر معهد بروكينغز تقديرا (الجدول 1) لوسطي التمويل السنوي الذي خصص للأمن الغذائي والتغذوي للأعوام 2009–2013.[21] ويأتي الصندوق في المرتبة الثانية فقط بعد البنك الدولي في التمويل في مجال الأمن الغذائي والتغذية، ولكنه يستخدم تمويله بصورة مختلفة عن المؤسسات الأخرى. فعلى سبيل المثال، تتضمن استراتيجية مصرف التنمية الأفريقي للفترة 2013–2022 الزراعة والأمن الغذائي كأحد المجالات الثلاث التي تحظى بـ"اهتمام خاص"، ولكنه يركز جهوده من الناحية المبدئية على الاستثمار في البنى التحتية (مثل الطرقات الريفية، والري، والكهرباء، ومرافق التخزين، والوصول إلى الأسواق، ونظم الصون، وشبكات الإمدادات). وتشير الاستراتيجية، وبصورة صريحة، لحاجة مصرف التنمية الأفريقي لإرساء الشراكات مع الصندوق (ومع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) لأن كلتا المنظمتين "في موقع

[21] انظر الجدول 6.1 من: Kharas, et al., *Ending Rural Hunger*

أفضل للتدخل في أجزاء أخرى من سلاسل القيمة".[22] وكمثال آخر، ومع أن الاستراتيجية الإجمالية للبنك الدولي لا تتحدث إلا قليلا عن الزراعة، إلا أنه نشر وثيقة مؤخرا حول أولويات القطاع العام بتركيز على الإجراءات الرامية لتعزيز الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك تعزيز نقل التكنولوجيا والاستثمار في حوكمة الأراضي، وتعزيز الإرشاد، وتحسين ممارسات ما بعد الحصاد والوصول إلى الأسواق.[23] وبطبيعة الحال، تشكل هذه الاستثمارات على المستوى القطاعي من قبل المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف مكونات حاسمة للاستراتيجية الإجمالية للنهوض بالقطاع الزراعي والوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك هدف مضاعفة الإنتاج الزراعي. ومع ذلك فهي تختلف عن نهج الصندوق المستهدف والذي يركز على البشر. وبطبيعة الحال، وبهذه الإجراءات، وخاصة إذا ما تم تنسيقها، يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تيسر من التحول الريفي المستدام والشمولي.

42- ومع أن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أيضا يتشاركان أهداف التطرق للفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، إلا أن مهمتيهما مختلفتان عن مهمة الصندوق وإن كانتا مكملتان لها. فالصندوق ييسر التمويل والاستثمارات بتركيز على الاستثمار مع ولأجل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف نساء ورجالا. أما منظمة الأغذية والزراعة فتحقق هذه الأهداف من خلال جملة مختلفة من المهام الجوهرية المتعلقة بدعم السياسات وجمع البيانات والمساعدة التقنية.[24] ويركز برنامج الأغذية العالمي بدوره على الأزمات الإنسانية، ويربط العمل الممكن للتنمية.[25] وتعزز هذه المهام المنفصلة، وإن تكن متكاملة، من فرضية قيمة الصندوق الإفرادية، كما تشهد عليه الحالات المتعددة من التعاون على أرض الواقع وعلى المستوى الاستراتيجي بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في السنوات الأخيرة.

43- وقد صيغ الدور المخصوص للصندوق رسميا في "الإطار الاستراتيجي للصندوق: 2016–2025: تمكين التحول الريفي الشمولي المستدام". وتمت صياغة الهدف الإنمائي الشامل في هذا الإطار باعتبار الاستثمار في السكان الريفيين لتمكينهم من التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال سبل العيش التي تتسم بالربحية والاستدامة والصمود. ويرتبط هذا الهدف بصورة وثيقة بجدول أعمال 2030. وللمساعدة على تحقيق أهداف جدول الأعمال هذا، يعترف الإطار الاستراتيجي بحاجة الصندوق للعمل بأسلوب أكبر، وأفضل، وأذكى: أكبر، من خلال تعبئة المزيد من الموارد والأموال للاستثمار في المناطق الريفية بحيث تتطابق مع الطلب الذي يتلقاه الصندوق على خدماته؛ وأفضل، من خلال تعزيز جودة البرامج القطرية للصندوق، عبر الابتكار، وتقاسم المعرفة، وإرساء الشراكات، والانخراط السياساتي؛ وأذكى، من خلال إيصال النتائج الإنمائية بأسلوب يتسم بفعالية التكاليف، ويستجيب على أكمل وجه ممكن للاحتياجات الناشئة للدول الشريكة.

44- وقد تمت صياغة السبيل الذي ستتمكن استثمارات الصندوق من خلاله من تحقيق هذا الهدف الشامل بصورة دقيقة في الإطار عبر ثلاثة أهداف استراتيجية محددة ومتشابكة بشكل وثيق: الهدف الاستراتيجي 1: زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء؛ الهدف الاستراتيجي 2: زيادة الفوائد التي يجنيها السكان الريفيون الفقراء

[22] انظر (AfDB, At the Center of Africa's Transformation – *At the Center of Africa's Transformation* (Abidjan: AfDB, 2013) صفحة.20 .

[23] A. Goyal and J. Nash, *Reaping Richer Returns: Public Spending Priorities for African Agriculture Productivity Growth* (Washington DC: World Bank, 2017).

[24] انظر: الوظائف الرئيسية في منظمة الأغذية والزراعة، الإطار الاستراتيجي المراجع (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2013) صفحة 20.

[25] انظر: *الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي (2017–2021)* (روما: برنامج الأغذية العالمي، 2016).

من المشاركة في الأسواق؛ والهدف الاستراتيجي 3: تعزيز الاستدامة البيئية للأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء وصمودها في وجه تغير المناخ.

45- ولضمان عمل الصندوق لتحقيق هذه النتائج على أكمل صورة ممكنة وضمان وصول الفوائد إلى السكان المناسبين، سيمتثل الصندوق لمبادئ الانخراط الخمس الواردة في الإطار الاستراتيجي للصندوق، وهي: (1) استهداف الاستثمارات للسكان الريفيين الفقراء، وبخاصة الأشخاص من المجموعات المهمشة، مثل الشباب والشعوب الأصلية؛ (2) تمكين السكان الريفيين من خلال بناء قدرات المنظمات على المستوى القاعدي، أو تعزيز إنشائها، في حال عدم وجودها لتمكين المجموعة المستهدفة من الحصول على الوصول الآمن إلى الخدمات وبناء مهاراتهم ومعارفهم للاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة؛ (3) الترويج للمساواة بين الجنسين، حيث يسعى الصندوق للتحرك بما يتجاوز مجرد استهداف النساء نحو تعزيز التمكين الاقتصادي الذي يمكن الريفيين نساء ورجالا من الحصول على فرص متساوية للمشاركة في والاستفادة من الأنشطة التي يمولها الصندوق؛ (4) الترويج للابتكار والتعلم وتوسيع النطاق، من خلال المشروعات الابتكارية والتعلم بصورة منتظمة من هذه المشروعات من خلال قياس النتائج، بما في ذلك تقدير الأثر ودعم البلدان لتوسيع نماذجها الناجحة للتنمية الريفية المناصرة للفقراء، من خلال توسيع تغطيتها الجغرافية والوصول إلى أعداد أكبر من السكان؛ (5) الترويج لإرساء الشراكات لأنها حاسمة لخلق الاتساق بين الصندوق وغيره من مصادر التمويل والمعرفة والخبرة، بهدف خلق بيئات أكثر تمكينية للسكان الفقراء في المناطق الريفية لبناء سبلهم للتخلص من قبضة الفقر.

46- ويتطلب القضاء على الفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي في السياق الريفي، الذي يمر بالتحول، أو يحتاج للزخم للتحول، جملة من السياسات والاستثمارات، وبالتالي جهات فاعلة متعددة. ومن بين هذه الجهات الفاعلة، وبشراكة معها، يلعب الصندوق دورا رئيسيا في تيسير التحول الريفي الشمولي، من خلال الاستهداف الدقيق ونهج يتمحور حول البشر. وفي ممارسته لهذه الميزة النسبية، يدرك الصندوق أيضا القضايا الرئيسية الأخرى مثل تعقيدات الترويج لتغذية أفضل، والحاجة لتوفير الفرص الإنتاجية للشباب، وأهمية التغلب على العوائق بين الجنسين، والتعقيدات التي يخلقها تغير المناخ. ومع أن دور الصندوق واضح، إلا أن تشغيله لهذا الدور محفوف بالتحديات ويتطلب تخطيطا دقيقا وتطلعا نحو المستقبل.

رابعا– التطلع قدما نحو فترة التجديد الحادي عشر للموارد وما يتعداها

47- يخلق جدول عمل 2030 إحساسا بالإلحاح يتطلب من الحكومات والمجتمع الانمائي أن تفكر مليا وبصورة منتظمة بالنهج الحالية. وبناء عليه يعترف الصندوق بوجوب أن بعيد تقدير نموذج عمله. ويبقى استهدافه للسكان الريفيين الذين يعانون من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي ونهجه الذي يتمحور حول البشر ذا أهمية عالية في المساهمة في أهداف التنمية المستدامة إلا أنه لابد له من أن يغير من نموذجه الذي استخدمه في الماضي لتلبية الطلبات الكبيرة التي يفرضها جدول أعمال 2030.

48- أظهرت المقاطع السابقة من هذه الورقة أن استئصال الفقر الريفي وانعدام الامن الغذائي بحلول عام 2030 لن يحدث من تلقاء نفسه أي بدون جهد متسق، وان التحول الريفي الشمولي المستدام لابد ومن جعله يحدث من خلال سياسات واستثمارات مختارة، وأن الصندوق يلعب دورا هاما في هذه الجهود نظرا في ميزته النسبية. ويغدو هذا المقطع استعراضا للخيارات الحاسمة التي يتوجب على الصندوق اتخاذها فيما يتعلق بتعبئة الموارد وتنصيص الموارد واستخدام الموارد وتحويل الموارد إلى نتائج.

49- وتتوفر تفاصيل عن هذه الخيارات في الوثائق التالية: (1) "تعزيز نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد لإيصال الأثر على نطاق واسع" والتي توضح كيف يقترح الصندوق تعزيز نموذج عمله؛ (2) تعزيز صلة عمل الصندوق بالسياق القطري والتي تشرح كيف سيمايز الصندوق من منتجات البلدان التي تتسم بمستويات مختلفة من التنمية (البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، والبلدان التي تعاني من أوضاع هشة والدول النامية الجذرية الصغيرة مما يرفد نهجه الشمولي في مواءمة عملياته بالسياقات القطرية وهي الوثيقة التي استعرضها المجلس التنفيذي في عام 2017؛ (3) الاستراتيجية المالية لفترة التجديد العاشر للموارد وما يتعداها والتي تناقش الاستراتيجية المالية المتطورة في الصندوق؛ (4) تعميم قضايا التغذية والمساواة بين الجنسين وتغير المناخ التي تبلغ عن الالتزامات المؤسسية لتعميم هذه الأولويات الجوهرية؛ (5) استقطاب شراكات القطاع الخاص والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثنائي وشركاء التنمية والتي تناقش الشراكات على المستوى المؤسسي وتلك التي تقودها البلدان. وسيتم عرض الوثائق الثلاث الأولى في الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مع هذه الوثيقة الحالية، على أن تناقش الوثيقتان الأخيرتان أثناء دورة الهيئة الثابتة في أكتوبر/ تشرين الأول مع وثيقة الإطار المالي والسيناريوهات المالية في التجديد الحادي عشر للموارد. وعلى وجه العموم فسوف تستنير نظرية التغيير في الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد بهذه الوثائق، وهي النظرية التي ستتأصل في إطار قياس النتائج في فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

ألف– تعبئة الموارد

50- منذ نشأته، حظي الصندوق بالتمويل من المساهمات الأساسية التي تمنحها له الدول الأعضاء، ومن خلال موارده الداخلية (وهي أساسا التدفقات العائدة من القروض وعائد الاستثمار). وقد مولت هذه الموارد المالية برنامجه للقروض والمنح ونفقاته الإدارية. وتتوفر القروض للبلدان الأعضاء بشروط تيسيرية ومختلطة وعادية وفقا لقدرة الحكومات على السداد، كما تحددها مستويات التنمية الاقتصادية التي وصلت إليها. وترفد هذه الموارد بأشكال مختلفة من التمويل المشترك لخلق برنامج عمل أكبر. ويسعى الصندوق بصورة منتظمة لتوسيع نطاق مشروعاته التي يتقرر نجاحها في توليد النتائج المتوقعة، من خلال موارده الخاصة أو بموارد أخرى.

51- ومن الناحية التاريخية، أثبتت هذه الاستراتيجية المالية كونها كافية؛ إلا أنه، وكما يتضح من الشكلين 1 و2، وبدون جهود أقوى فلن يتم تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2. ويتوجب توسيع دور الصندوق، مع استمراره في النمو كمجمع للتمويل الإنمائي، علاوة على كونه مقرض مباشر. ومن خلال الدور التحفيزي للصندوق، تقترح إدارة الصندوق مضاعفة حجم برنامج العمل تدريجيا – من 6 مليارات دولار أمريكي إلى 12 مليار دولار أمريكي – استنادا إلى برنامج للقروض والمنح بحدود 25 إلى.40 بالمائة. وسيمكن هذا التشريع الكبير الصندوق، من الإيفاء بالطلب على خدماته وهو مطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن مفاتيح تحقيق برنامج العمل هذه تعبئة الموارد، بما في ذلك إمكانية الإقراض، وتوسيع التمويل المشترك، وإرساء الشراكات مع القطاع الخاص. ومع أن هذا الهدف الطموح يتطلب تعديلات على نموذج عمل الصندوق إلا أنه نموذج واقعي إذ أظهر تحليل أجري في الصندوق أن الطلب على خدمات الصندوق التمويلية وغير الإقراضية ينمو باستمرار.

52- وكما يبدو من الشكلين 3 و4، فإن الذين يعانون من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي يعيشون في المناطق الريفية عبر جملة واسعة من البلدان، بما في ذلك البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة

الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. وقد غيّر التقدم الأخير الذي أحرزته عدد من البلدان من قدرة هذه البلدان على تمويل مساهماتها الخاصة في أهداف التنمية المستدامة. ويفسح هذا الأمر بدوره المجال لإمكانية تغيير شروط الإقراض في الصندوق ومصادر تمويله وقدرته على التمويل المشترك.

53- وبالاعتراف بالطلب المتغير والكبير على دعم الصندوق، والقدرة الجديدة للدول الأعضاء المتلقية على الاقتراض شروط عادية مع انتقالها إلى مستويات أعلى للدخل، ومع تحديات الوضع المالي العالمي، أدخل الصندوق الاقتراض كمصدر إضافي للتمويل بغرض استخدام أفضل لمساهمات الدول الأعضاء ولتمويل جزء من برنامجه للقروض والمنح. ويرفد هذا الاقتراض الموارد الأساسية، ويمكن توفيره بشروط عادية عوضا عن الشروط التيسيرية للغاية، أو المنح أو بشروط مختلطة.

54- ويندرج هذا الاقتراض حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، والذي كان محاطا بسياج لحمايته وبقي منفصلا عن الحسابات الجوهرية للصندوق، واستخدم للأسباب التي أنشئ لأجلها كذلك يضم هذا الاقتراض أيضا اقتراض مبلغ 400 مليون يورو من مصرف التنمية الألماني، استخدم ثلاثة أرباع هذا المبلغ في التجديد التاسع لموارد الصندوق في حين يستخدم ما تبقى منه في التجديد العاشر لموارد الصندوق. وأخيرا، أبرمت اتفاقية اقتراض مع الوكالة الفرنسية للتنمية، تسمح للصندوق بالاقتراض لما يصل إلى 200 مليون يورو على مدى سنتين. وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على نهج الصندوق للاقتراض في إطار الاقتراض السيادي الذي صادق عليه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2015. ويضع هذا الإطار المعايير الأساسية، بما في ذلك الشروط المالية، التي يمكن للصندوق أن يقترض بموجبها، يحدد الحدود القصوى للاقتراض لجهة الميزانية العمومية ومعدلات السيولة بهدف الحفاظ على استدامة الصندوق على المدى الطويل.

55- وبهدف المضي في تنويع قاعدة موارده، يمكن للصندوق أن يتبنى جملة من الخيارات، بما في ذلك الاستمرار في توسيع إطار الاقتراض السيادي؛ والحصول على قروض تيسيرية من شركاء التنمية المهتمين بتوفير القروض بشروط تيسيرية؛ والاقتراض من الأسواق الرأسمالية بأسلوب شبيه بما يفعله البنك الدولي. ومع أن إطار الاقتراض السيادي قد وُضع بالفعل، إلا أن الخيارين الأخيرين ما زالا بحاجة إلى مزيد من التحري الحذر، ولاعتبارهما إضافة لما يملكه الصندوق. وكما تعرض وثيقة "الاستراتيجية المالية لفترة الحادي عشر للموارد وما يتعداها"، فإن النهج المقترح للصندوق للاقتراض نهج حصيف جدا، والمقصود تنفيذه بوتيرة متحفظة على الأجلين المتوسط والطويل.

56- وأما الخطوة التالية، فهي إدماج الاقتراض في الإطار المالي للصندوق والتخطيط بصورة مسبقة بهدف تجنب أي صفقات اقتراض اعتباطية يتم السعي إليها ببساطة لملء الفجوات التمويلية. ويمكن لذلك أن يأخذ شكل النهج المستند إلى استقطاب الموارد المتاحة، مع الاستمرار في اعتبار مساهمات الدول الأعضاء كحجر الأساس لرأسمال الصندوق وإدارته المالية، ومع استخدام التمويل الجوهري بصورة حصيفة لتوسيع قدرة الصندوق على الالتزام. واستخدام الرفع المالي لاقتراض الأموال يعني إمكانية استخدام الحصة الأكبر من موارد التجديدات الأساسية في الصندوق – أي مساهمات الدول الأعضاء – لتمويل القروض بشروط تيسيرية للغاية. ويوسع الاقتراض من الموارد المتاحة وييسر استخدام آليات ملائمة للتسعير لدعم البلدان التي تمر بمستويات مختلفة من التنمية.

57- وبطبيعة الحال، وسواء اقترض الصندوق من الموارد السيادية أو من خلال القروض التيسيرية للشركاء أو من الأسواق الرأسمالية فإن ذلك يعتمد على الطلب على خدماته وعلى قدرته على الإيصال أي وجوب استخدام الموارد التي يتم توجيهها من خلال برنامجه للقروض والمنح وبرنامج عمله. وستبقى مساهمات في تجديدات الموارد حجر الزاوية لرأسمال الصندوق ولقدرته على الالتزام المالي. وإذا ما أشارت التقديرات إلى إمكانية تغطية خدمات الصندوق من خلال هذه الموارد الأساسية، فإنه لن يكون من الضروري الاستفادة من مصادر التمويل الأخرى إلا أنه وفي حال تجاوز الطلب هذه الموارد يتوجب على الصندوق عندئذ السعي لأساليب توفير الدعم الضرورية لتيسير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف جدول أعمال 2030. ويعتبر ذلك بمثابة الاستجابة المباشرة لخطط عمل أديس أبابا التي تدعو لاستخدام الموارد الضرورية للاستجابة لاحتياجات البلدان النامية.

58- ويعتبر التمويل المشترك حاسما لتوسيع برنامج عمل الصندوق، وسيبني الصندوق على سجله الجيد في تعبئة التمويل المشترك الدولي من خلال إيجاد أهداف إقليمية للتمويل المشترك مع تحسين سبل تسجيها في نظم الصندوق. وهنالك جهود جارية بالفعل لإعادة تنشيط الانخراط مع الشركاء التقليديين مثل البنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وكذلك فإن الصندوق يبني أيضا على علاقات قوته في التمويل المشترك في مجالات الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغير المناخ، وبخاصة من خلال مرفق البيئة العالمي وحساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن خلال انضمامه مؤخرا واعتماده كوكالة تنفيذية للصندوق الأخضر للمناخ.

59- ومن أولويات التجديد الحادي عشر للموارد ، توسيع الشراكات مع القطاع الخاص. في الوقت الحالي سيصل نصيب القطاع الخاص إلى 5 بالمائة من إجمالي التمويل المشترك وهنالك نية لتوسيع نطاق هذا الموضوع. ومن الأبعاد الحاسمة في هذا الجهد إنشاء حساب صندوق التمويل والاستثمار في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم لتمويل المشروعات الزراعية الغذائية صغيرة ومتوسطة الحجم ومنظمات المزارعين مباشرة من خلال الديون والاستثمارات للأوراق المالية. وتعتبر هذه المجموعات حاليا من المجموعات التي لا تتم خدمتها بصورة كاملة من قبل المصارف الموجودة ويمكن لأموال الاستثمار مترافقة بمرفق المساعدة التقنية أن توفر السبيل لربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالمشروعات الغذائية الزراعية صغيرة ومتوسطة الحجم وتوليد العمالة الريفية.

60- وستطلب تعبئة وتجميع وإيصال التمويل والخدمات والمنتجات الرديفة من الصندوق لا أن يقوم بإيصال برنامج عمل معزز فقط، وإنما أيضا أن يعمل كموصل ومحفز مستقطب للجهود والاستثمارات من جملة من الجهات الفاعلة. ومن العناصر الرئيسية في الاستراتيجية المتطورة للصندوق إيجاد شبكة الاستثمار والتمويل لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتي أعلن عنها في المؤتمر الدولي عن *الاستثمار في التحول الريفي الشمولي: النهج الابتكارية للتمويل* الذي عقده الصندوق مع الحكومة الإيطالية في روما في يناير/كانون الثاني 2017. وبما يتماشى مع فرضية قيمة الصندوق المنفردة وميزته النسبية، فإن هذه الشبكة تسعى إلى إطلاق العنان لإمكانيات الاستثمارات الهائلة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم المنخرطة في الأنشطة الغذائية الزراعية، من خلال جلبها إلى الطاولة مع المؤسسات التمويلية الخاصة والعامة الدولية والقطرية والحكومات والأعمال وغيرها من الشركاء. وستعمل هذه الشركة كما يلي: (1) كشبكة للترويج لجدول أعمال المعرفة المشتركة ولاتساق أفضل لجهود المجموعات المختلفة من أصحاب المصلحة؛ (2) كمنصة تتمتع بالقدرة على القيام بدور الحاضنة ووضع سبل توسيع نطاق الابتكارات في هذا المجال للتطرق للتحديات والنجاحات والفجوات في العمليات والمناقشات السياساتية ذات الصلة، وللتحفيز على الالتزام الملموس بالتغيير وتتبع تقدمه.

ويحتضن الصندوق الأمانة العامة الأولية لهذه الشبكة ومقرها روما، وهو يقوم بحشد الدعم بين مجموعة رئيسية من الشركاء المهتمين الذين التزموا بالمساعدة على إعداد سبل عمل مفصلة، بهدف إيجاد هذه الشبكة بصورة رسمية عام 2018.

باء- تخصيص الموارد

61- يعتبر ضمان تخصيص الموارد حيث يعيش أكثر الفقراء المدقعين والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي نهجا منتظما، ويتطلب الأمر قرارا على المستوى الكلي لضمان تدفق الموارد الأساسية من تجديدات الموارد في البلدان حيث الحاجة هي الأشد لها وحيث تظهر البلدان التزاما باستخدام الموارد بصورة فعالة، كما يتطلب الأمر أيضا قرارا على المستوى الجزئي، هذه الموارد أكثر السكان الريفيين فقرا ومعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

62- وعلى المستوى الجزئي، وفي الصندوق، يتم اتخاذ القرارات المؤسسية لتخصيص الموارد على مرحلتين: (1) اختيار البلدان للنظر في تمويلها، وبالتالي إضافتها إلى نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (2) تحديد المبالغ المتاحة لكل بلد باستخدام معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ويعتبر اختيار العدد الأمثل من البلدان لإدراجها في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ضروريا لنموذج العمل لاستخدام الموارد بصورة كفؤة. ويوسع الحد من عدد البلدان من المخصصات القطرية الإفرادية، وتشير الدلائل إلى أن العمليات الأكبر تزيد من عدد المستفيدين الذين يتم الوصول إليهم وتحسن من المخرجات الانمائية. وهنالك ضرورة لإيجاد معايير شفافة باختيار البلدان، وتقترح إدارة الصندوق معايير مثل التالية لاستخدامها: (1) التوجه الاستراتيجي كما يمكن ملاحظته من خلال وجود استراتيجية قطرية متينة في بداية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ (2) القدرة الاستيعابية كما تقاس بالمصروفات الأخيرة؛ (3) الملكية وما هو مثبت من خلال عدم التأخير في توقيع القروض المصادق عليها. ويتضمن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عنصر الاحتياجات ويرتبط بالفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي وعنصر الأداء يرتبط بالقدرة على الإدارة الملائمة للمشروعات الاستثمارية. ويضمن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أيضا ذهاب ما يعادل 45 بالمائة تقريبا من الأموال إلى أفريقيا جنوب الصحراء وحوالي 50 بالمائة إلى أفريقيا.

63- وبعد تحليل مسهب، يخضع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حاليا لاستعراض لإعادة التوازن إلى معادلته بحيث يكون لكل من الاحتياجات والأداء تأثير متوازن على التخصيص.

64- وتضمن نهج نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أن تبقى المخصصات عبر مجموعات الدخل ثابتة مع مرور الوقت، أي أن التوزيع الإجمالي عبر مجموعات الدخل يبقى ثابتا (البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا)، وفي الوقت الذي تم التثبت منه من خلال تحليل للحساسية أبقي عليه في جميع السيناريوهات المستخدمة، بما في ذلك تلك المقترحة بموجب الإصلاحات الحالية، فإن ذلك يمثل ناتجا جانبيا للتغيير الحسابي في هذه المعادلة. وأما من ناحية العملية فإن ذلك يعني أن البلدان منخفضة الدخل ستتنافس مع غيرها من البلدان منخفضة الدخل، وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي ستتنافس مع مثيلاتها من البلدان منخفضة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا التي ستتنافس مع مثيلاتها من البلدان منخفضة الدخل من الشريحة العليا. بعدئذ ستستجيب المعادلة لأولويات الدول الأعضاء والإحساس بالعدالة. وفي هذه المعادلة المنقحة سوف تلتزم إدارة الصندوق بتخصيص ما يعادل 90 بالمائة من مواردها الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان متوسطة

الدخل من الشريحة الدنيا. ومع إيفاء الصندوق بطموحه بمضاعفة برنامج عمله من خلال استقطاب أكبر، بما في ذلك من خلال الاقتراض، فإن هذه النسبة سوف تنمو كحصة من الموارد الأساسية مع التوجه نحو البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا التي لن تطلب المخصصات في نهاية المطاف بحيث تصل في نهاية الأمر إلى الصفر.

65- وبالتالي يتأثر قرار التخصيص بعدئذ بالجهود الرامية لتعبئة الموارد. وكما أشير إليه سابقا يسمح الاقتراض من الناحية النظرية باستقطاب مزيد من الموارد الأساسية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. إلا أن الأموال المقترضة وبخاصة إذا ما أخذت بأسعار السوق يجب أن توفر بشروط عادية عوضا عن توفيرها بشروط تيسيرية للغاية أو مختلطة لضمان استردادها. وأما الاستثناء فهو هي حال وجود فهم صريح بأن الأموال المقترضة سوف تدعم بالموارد الأساسية دعما مباشرا. وهنالك حاجة لآلية تسعير ملائمة لدعم البلدان على مستويات مختلفة من التنمية، وبالتالي لإطار للانتقالية سيتم تطويره خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد لتوضيح صناعة القرارات الخاصة بشروط الإقراض الخاصة بالموارد.

66- ولتحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2 في المناطق الريفية، لا بد من أن يترافق القرار المؤسسي لتخصيص الموارد لأي بلد ما بآلية قطرية لاستهداف مدقعي الفقر وأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية. ولضمان قيام الصندوق بلعب دور تعزيز التحول الشمولي، لا بد لهذا الاستهداف من أن يولي اهتماما خاصا لاستهداف أصحاب الحيازات الصغيرة، والمزارعين المعدمين، والشباب، والنساء، والشعوب الأصلية، والأقليات الاثنية، وغيرها من المجتمعات المحرومة. ويجب أن تشكل هذه الفئات المستفيدين المباشرين وغير المباشرين معا من استثمارات الصندوق في أي بلد من البلدان.

67- ونظرا لنهج الصندوق التي تتمحور حول البشر والتي تروج لسبل منتجة لتحقيق أهداف جدول أعمال 2030، فمن الهام بمكان لأن تعكس مشروعات الصندوق تركيزه هذا وأن ترتبط بصورة وثيقة بأهدافه الاستراتيجية. ويجب عليها أيضا أن تتطرق للمواضيع الرئيسية المتشابكة الخاصة بالتغذية والمساواة بين الجنسين وتغير المناخ التي سيستمر تعميمها أثناء فترة التجديد الحادي عشر للموارد، كما أشير أليه في وثيقة "تعميم قضايا التغذية، والتمايز بين الجنسين والمناخ".

جيم – استخدام الموارد

68- لا يكفي أن تصل استثمارات الصندوق ببساطة لمجموعاته المستهدفة؛ إذ يتوجب على الصندوق أيضا إنفاق موارده بأسلوب يؤدي إلى النتائج المرغوبة لهذه المجموعات، كما ينص عليه الإطار الاستراتيجي للصندوق. ولضمان إيصال هذه النتائج، وافق الصندوق مؤخرا على إطار للفعالية الإنمائية، يتوجب تنفيذه بصورة كاملة بحلول نهاية عام 2018. والمقصود بإطار الفعالية الإنمائية وما يرافقه من أنشطة أن يقرب الصندوق أكثر للاتساق مع التفكير الحديث بشأن الفعالية الإنمائية.

69- ومع أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب مشروعات تؤدي إلى تحول في حياة المستفيدين، إلا أن التحليل الذي أجري لإطار الفعالية الإنمائية يشير إلى أن أهداف المشروعات عريضة أكثر من اللازم بصورة متكررة. سيتم إصلاح استعراض العمليات والموافقة عليها لتعزيز الجودة والحث على الابتكار والسعي إلى تصميم يستند إلى الدلائل. وسوف تكون العملية أيضا سريعة ومرنة اعترافا بحقيقة أنه لا يمكن القيام إلا بقدر محدود مما يتوجب عمله في مرحلة التصميم. وهنالك حاجة لدرجة من الرشاقة خلال التنفيذ، بهدف تسريع وتيرة التنفيذ التي

تعتبر حاليا بطيئة للغاية. ولا بد من تصميم المشروعات وتنفيذها بصورة سريعة للاستجابة لإلحاح وتوجيه النتائج في جدول أعمال 2030. وخلال فترة التجديد الحادي عشر، ستنشط إدارة الصندوق العديد من الإجراءات الجارية حاليا بغية تحسين التصميم وتسريع التنفيذ.

70- وسيسعى التجديد الحادي عشر للموارد أيضا لتوسيع الاتساق بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية. إذا لا يمكن للمشروعات وحدها أن تولد التحول الريفي الشمولي والمستدام: حيث أن الانخراط السياساتي على المستوى القطري وإرساء الشراكات من الأمور الحاسمة أيضا. ولابد من جعل معرفة الصندوق ذات أثر على هذا الانخراط ولا بد لها أيضا من أن تغذي الاستراتيجيات القطرية وتصميم المشروعات. وهنالك حاجة لنهج متكامل بصورة متزايدة لإدارة المعرفة، لنهج يجمع بين تقديرات الأثر والانخراط السياساتي العالمي والقطري، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والبحوث مع الاستثمار في منتجات معرفية معلمية، مثل تقرير التنمية الريفية، وسلسلة البحوث. كما أن هنالك حاجة لإطار للقياس أكثر متانة لتتبع أثر هذه الأنشطة.

71- ونظرا لهذا التركيز، يتوجب على الصندوق أن يستمر في تحريك مركز ثقل المؤسسة من المقر إلى الميدان. وكما أشير إليه في الخطة المؤسسية اللامركزية وبحلول نهاية التجديد الحادي عشر للموارد، لابد من تخطيط وإعداد وإيصال الخدمات والمنتجات الأساسية على المستوى القطري وعلى المستوى شبه الإقليمي. ولتحقيق هذ الغاية تقترح إدارة الصندوق إيجاد الكتلة الحاسمة من الموظفين في الميدان للبناء على التجارب الحالية، وتحديث التفويض بالصلاحيات. ولتنفيذ إجراءات الإشراف ودعم التنفيذ في هذه العملية سوف يحتاج مدراء البرامج القطرية لأن يتغيروا مع نقلة في التركيز بعيد عن دعم التنفيذ اليومي وإيلاء المشروعات الحرص الواجب نحو إيلاء الأولوية للتصميم القوي ولانخراط أقوى مع الزبائن. ويمكن تيسير ذلك من خلال كادر من مدراء المهام لمساعدة مدراء البرامج القطرية على إدارة مشروعات معينة. ومع أن التفاصيل لم تتقرر بعد، إلا أنه من الواضح وجود حاجة لتقاسم أكبر للمهام ولتفويض فعال بالصلاحيات ومساءلة واضحة لجميع الأطراف المعنية.

دال– تحويل الموارد إلى نتائج

72- هنالك العديد من المكونات لتعزيز ثقافة النتائج، ويقترح إطار الفعالية الانمائية والأنشطة المتعلقة به جملة من الإجراءات لتحويل الصندوق من قياس النتائج إلى إدارة تستند إلى النتائج بغية ضمان التركيز على النتائج من التصميم مرورا بالإشراف إلى الإنجاز. ويوفر نظام التقييم الذاتي المؤسسي مترافقا مع نظام للتقييم المستقل الأساس للمساءلة والتعلم الذي يسمح للدروس بأن تغذي التصميم والتنفيذ. والجهود جارية لتعزيز كلا النظامين، كذلك يتم تحسين نظم جمع البيانات لتوفير المعلومات السريعة في الوقت المناسب لها لتعزيز اتخاذ القرارات المستند إلى الدلائل. ولتعزيز جهود الصندوق الذاتية لتحسين الرصد والتقييم، ويتم توفير الدعم لتعزيز القدرة على إدارة النتائج ضمن البلدان الأعضاء المقترضة، كذلك يتم القبول بمبدأ الشفافية الاستباقية وفتح البيانات والوثائق مما سيتم توسيعه في فترة التحديد الحادي عشر من خلال جملة من الإجراءات الجارية. وسيسمح ذلك بتغذية راجعة من الحكومات والمجتمع المدني، ويخلق الحافز لجودة أفضل للبيانات ولكفاءة للموارد ولامتثال سياساتي أفضل.

73- يعدّ تحقيق القيمة مقابل المال المنفق متجذرا في تركيز الصندوق على تحويل موارده إلى نتائج. وهو يسعى إلى تعظيم أثر كل دولار مستثمر لتحسين حياة السكان الريفيين الفقراء. ويتطلب الأمر الموازنة بين ما يعرف باللغة الإنكليزية بـ "4Es"، وهي الاقتصاد، والكفاءة، والفعالية، والمساواة. ويستمر الصندوق في العمل على تعزيز القيمة

المتحققة مقابل المال المنفق من خلال جملة من الإجراءات تتضمن مبادرة تقدير الأثر، وإصلاح نظام قياس إدارة النتائج والأثر، وزيادة التركيز على التحليل الاقتصادي والمالي، وتنفيذ إطار الفعالية الانمائية.

خامسا– الاستنتاج

74- تكمن الميزة النسبية للصندوق في استهداف الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية. وهو يستخدم نهجا يتمحور حول البشر لتوفير سبيل مثمر نحو تحقيق أهداف جدول أعمال 2030. ويتطلب استئصال الفقر الريفي المدقع وانعدام الأمن الغذائي من خلال التحول الريفي المستدام والشمولي جملة من الإجراءات من جملة مختلفة من الجهات الفاعلة. ويعد دور الصندوق حاسما. ومع أن نهج الصندوق الكلي يبقى ذا أهمية عالية، إلا أنه يتوجب على الصندوق أن يغير من النموذج الذي استخدمه في الماضي لتلبية المتطلبات التي يفرضها جدول أعمال 2030. وهي تتضمن إدخال تغييرات جذرية في كيفية تعبئته للموارد وتخصيصها واستخدامها، وفي كيفية تحويله لهذه الموارد إلى نتائج. ومن خلال مثل هذه التغيرات فقط يمكن للصندوق أن يعظم من أثر كل دولار يستثمره لتحسين حياة السكان الريفيين الفقراء.

الشكل 1: توجهات واسقاطات الجوع والفقر الريفي المدقع
(لجميع البلدان النامية) 2000–2030

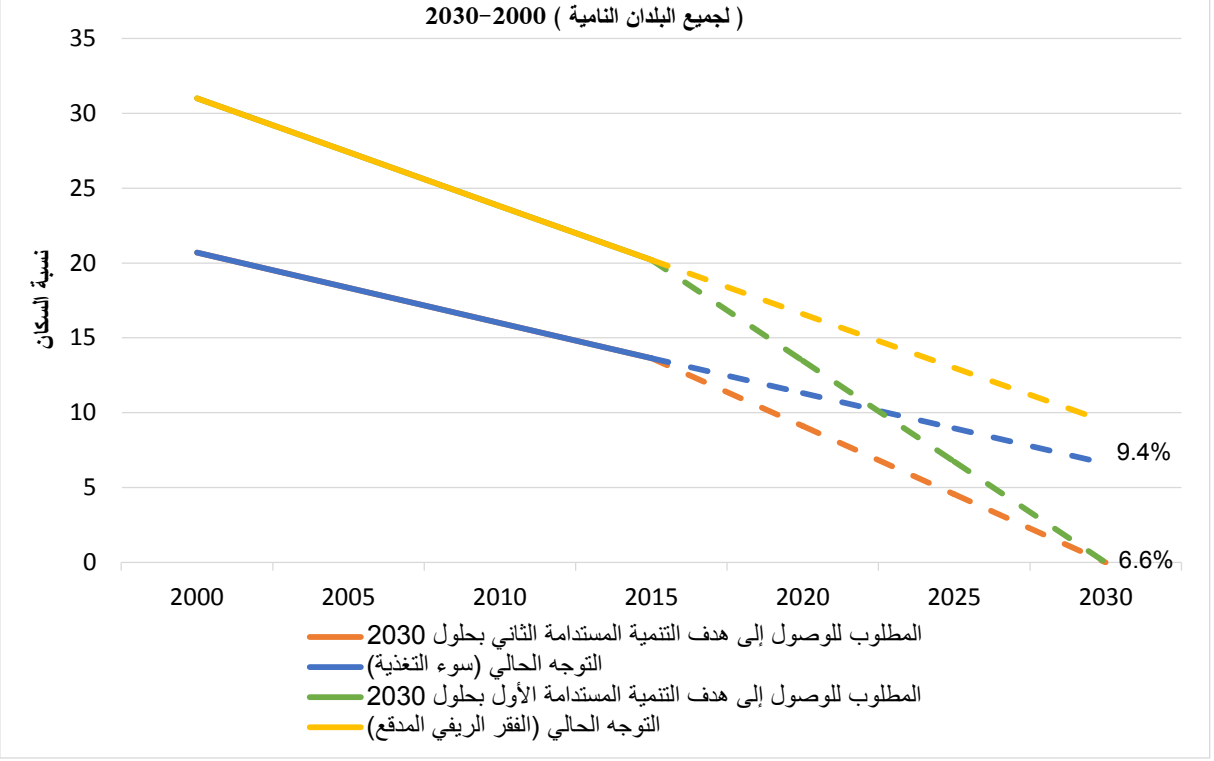

المصدر: قاعدة بيانات (2016). تقرير التنمية الريفية للصندوق (2016)

الشكل 2(أ): توجهات وإسقاطات الجوع والفقر الريفي المدقع لجميع الدول
(ذات الدخل المنخفض) 2000–2030

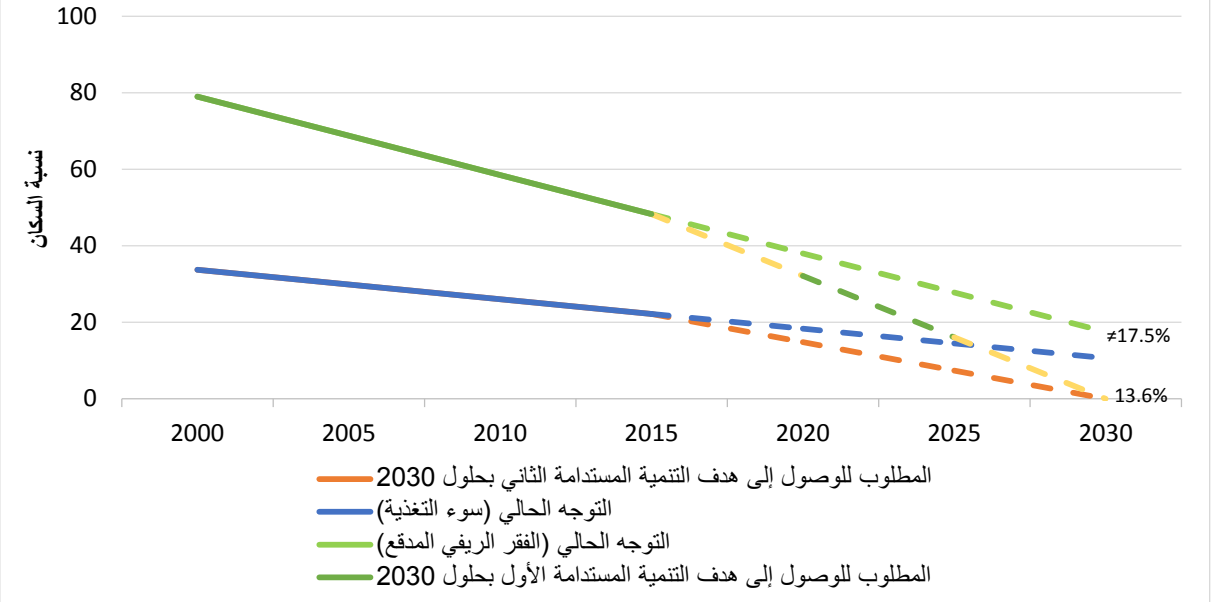

المصدر: قاعدة بيانات (2016). تقرير التنمية الريفية للصندوق (2016)

الشكل 2(ب): توجهات وإسقاطات الجوع والفقر الريفي المدقع لجميع الدول
(ذات الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا) 2000–2030

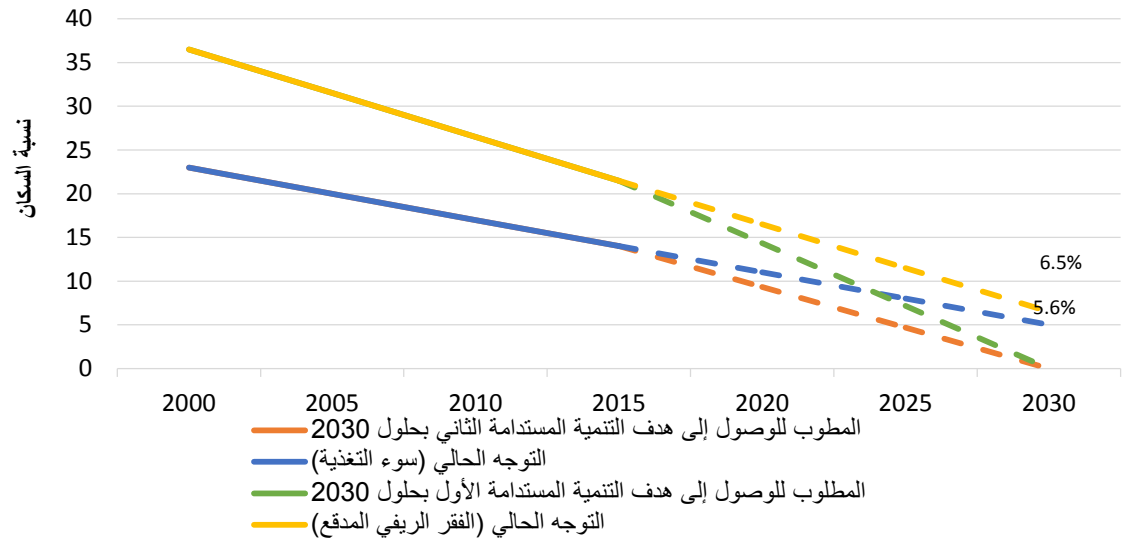

المصدر: قاعدة بيانات (2016). تقرير التنمية الريفية للصندوق (2016)

الشكل 2(ج): توجهات وإسقاطات الجوع والفقر الريفي المدقع لجميع الدول
(ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا) 2000–2030

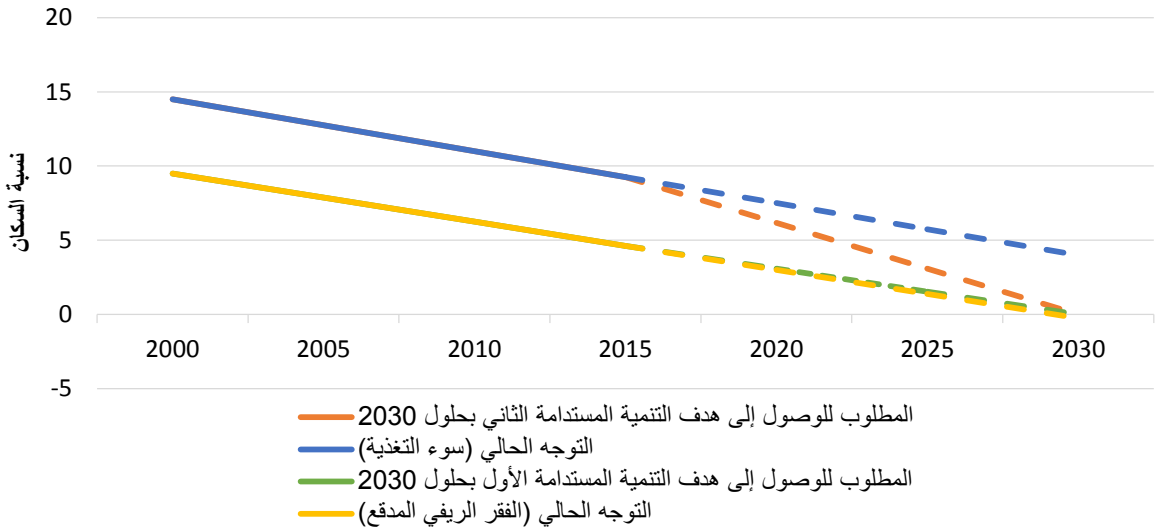

المصدر: قاعدة بيانات (2016). تقرير التنمية الريفية للصندوق (2016)

الشكل 3: عدد مدقعي الفقر في المناطق الريفية (بالملايين)

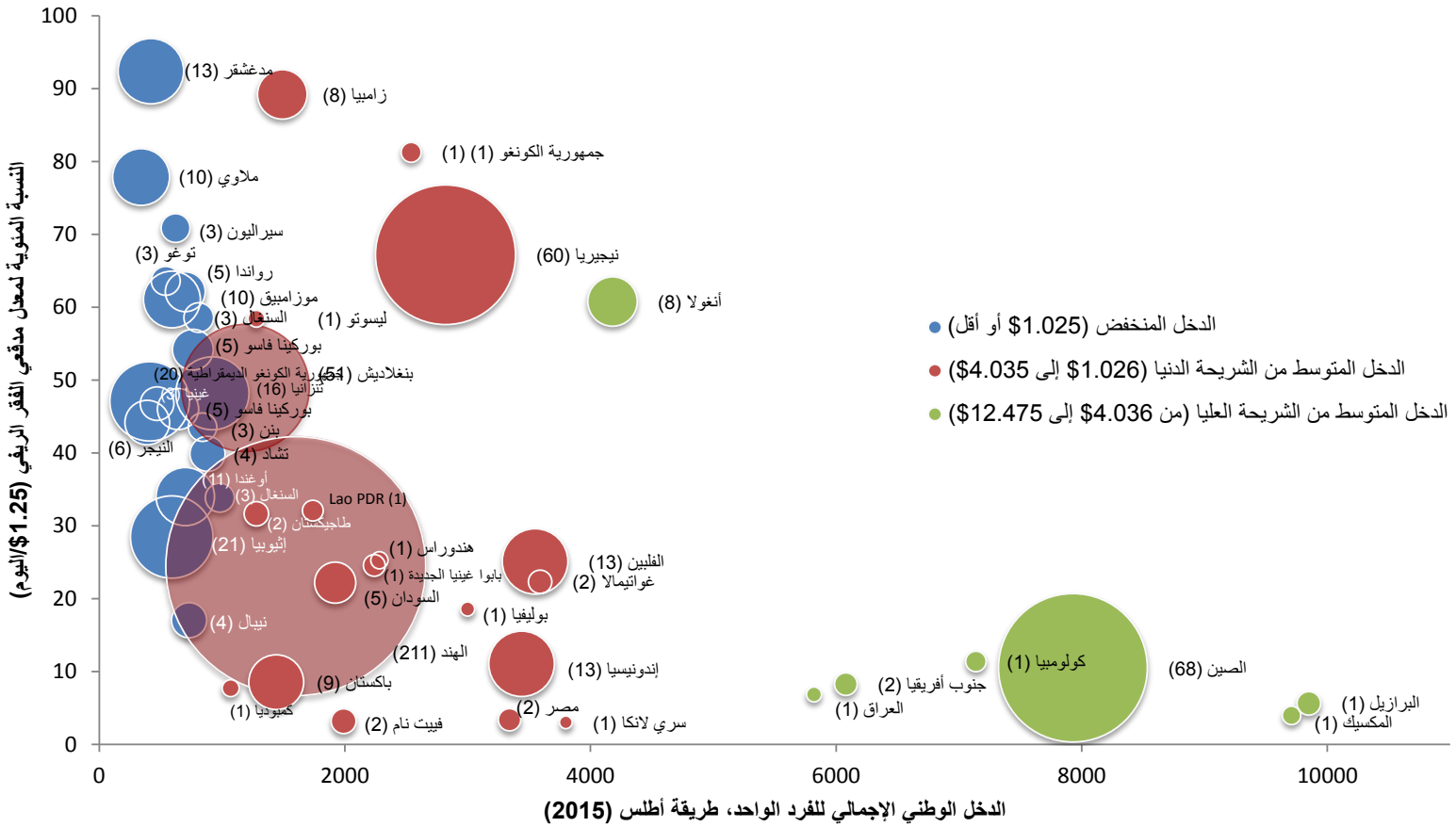

المصدر: حساب الكاتب استناداً إلى تقرير التنمية الريفية الذي أصدره الصندوق (2016)، مؤشرات البنك الدولي (2017)

الشكل 4:عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية (بالملايين)

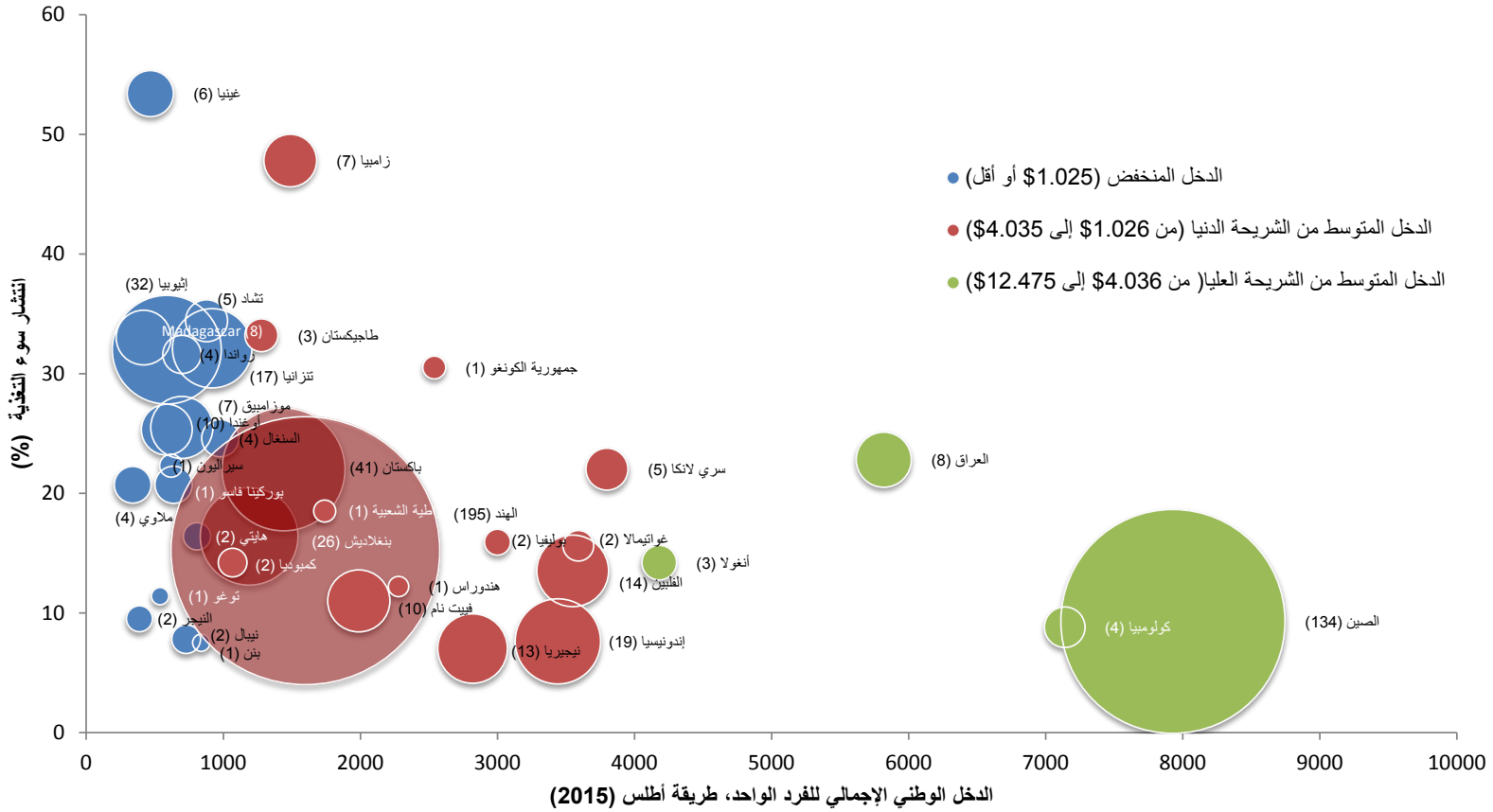

المصدر: حساب الكاتب استناداً إلى تقرير التنمية الريفية الذي أصدره الصندوق (2016)، مؤشرات البنك الدولي، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم (2017)

الشكل 5: الهرم السكاني و48 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء

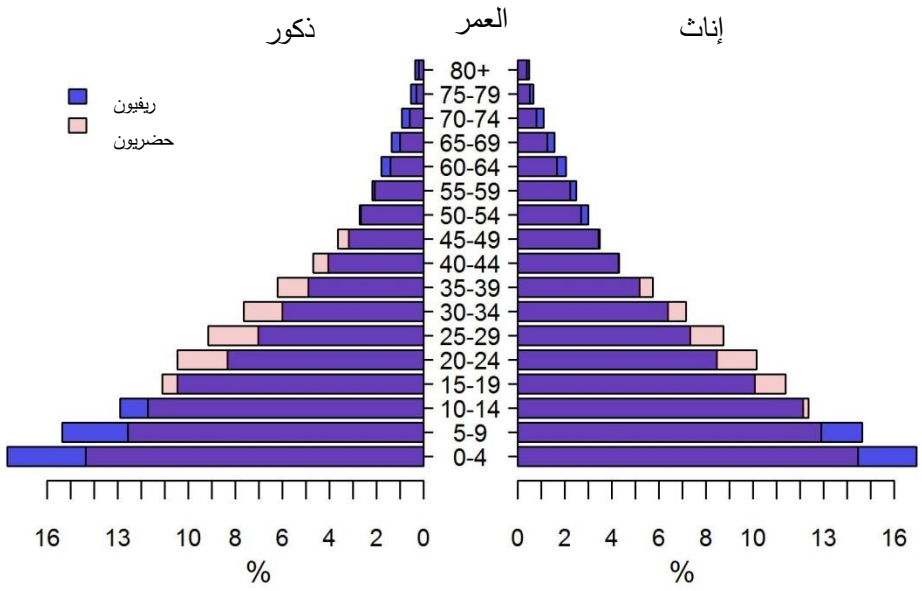

المصدر: **Menashe-Oren and Stecklov (2017) based on Mean Rural and Urban Population in 2015s, DESA URPAS Data**

الشكل 6: محركات أثر تغير المناخ على الفقر الريفي

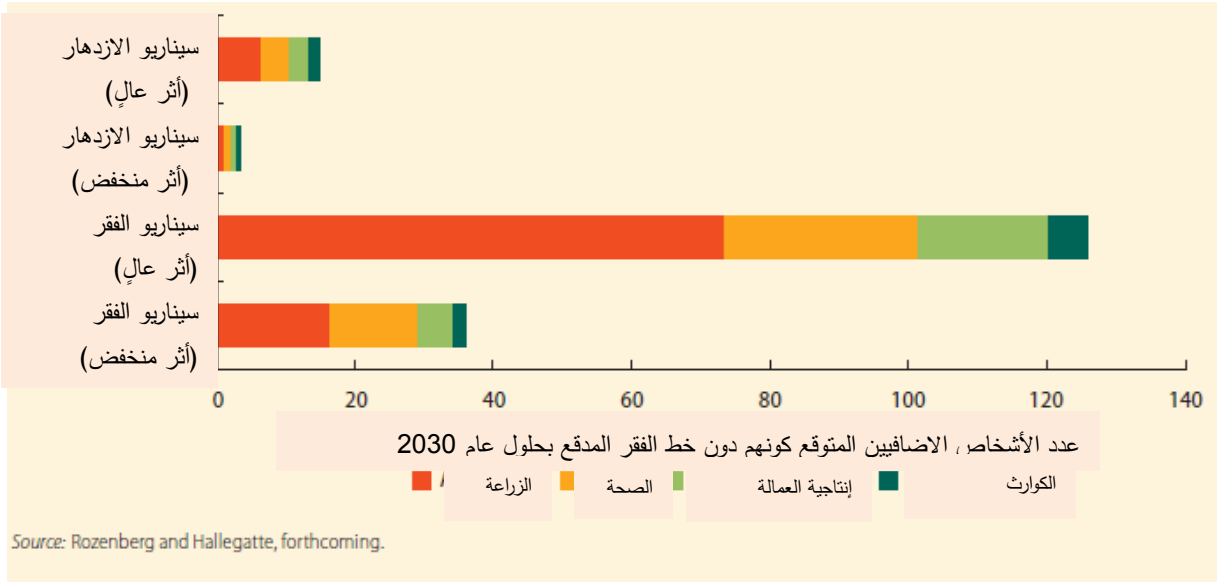

الشكل 7 (أ): التحول الهيكلي، 1995–2015، 60 بلدا نامياً

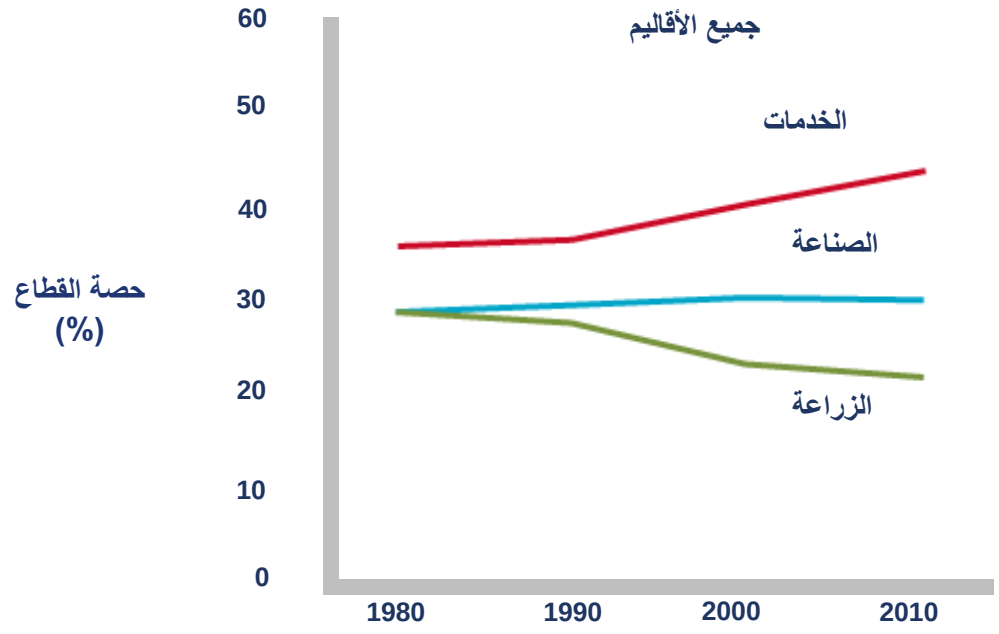

الشكل 7 (ب): التحول الهيكلي وتنمية الصناعات الغذائية الزراعية

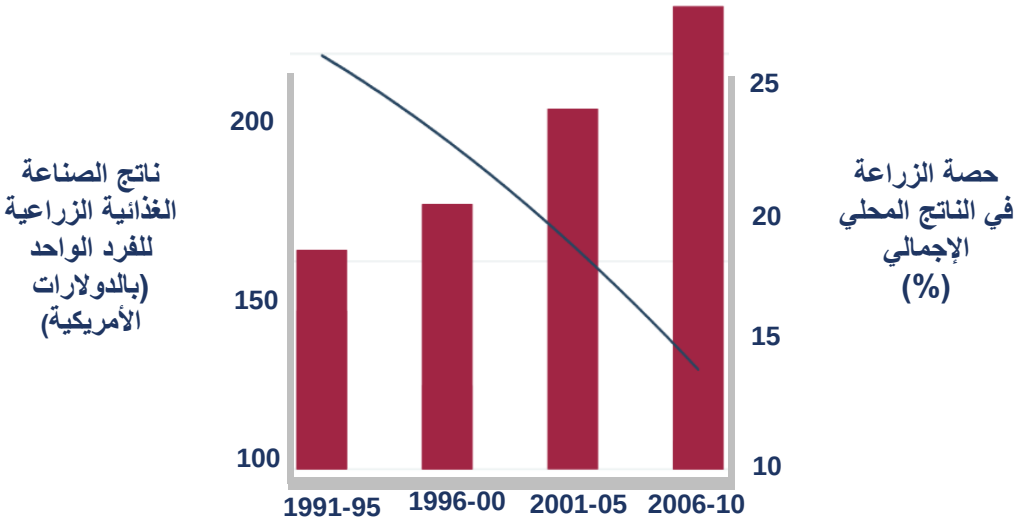

الشكل 7 (ج): التحول الريفي وحصة الدخل خارج المزرعة

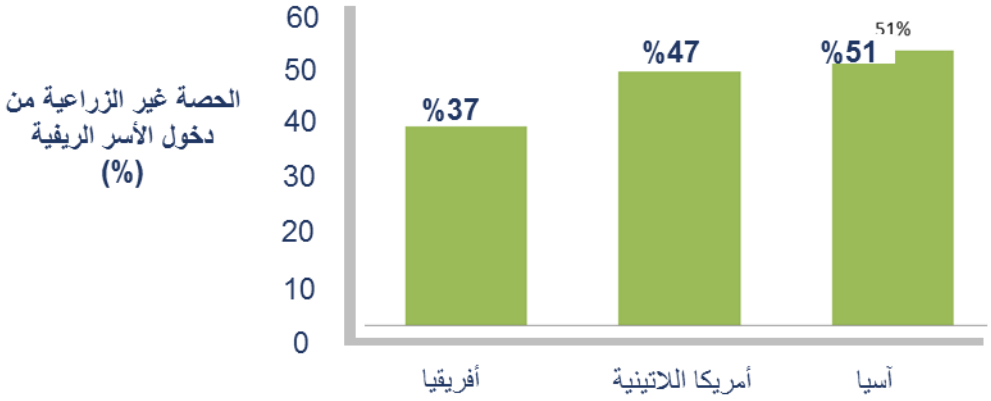

الشكل 8: التحول والحد من الفقر

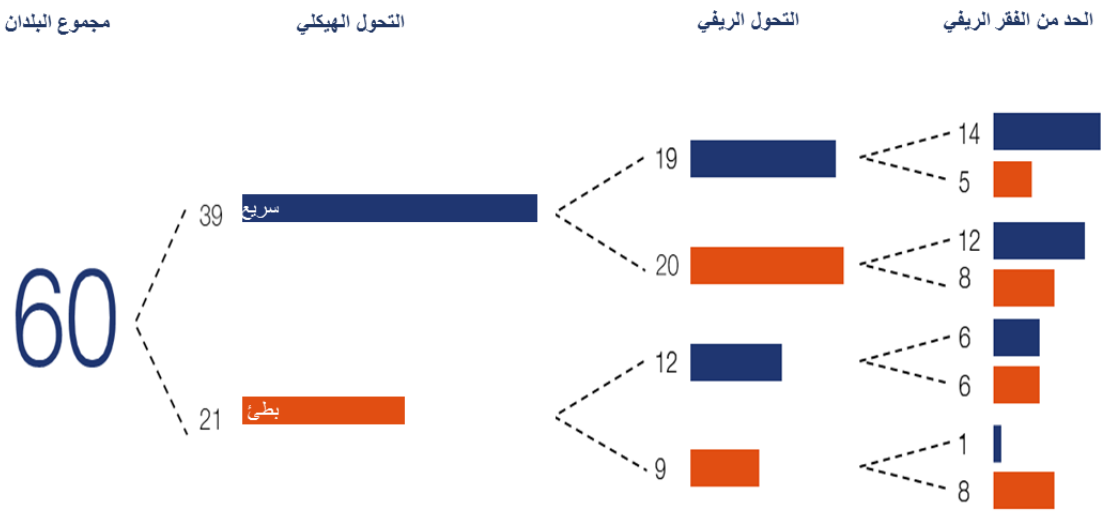

الجدول 1: الصروفات على الأمن الغذائي والتغذوي حسب المؤسسة متعددة الأطراف الوسطى للفترة 2009–2013 (وبالأسعار الثابتة لعام 2013 بملايين الدولارات الأمريكية)

المؤسسة	تمويل تيسيري	تمويل غير تيسيري	المجموع
البنك الدولي	1 698.5	2 657.3	4 355.9
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	722.0	340.3	1 062.3
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	575.1	لا ينطبق	575.1
حساب أمانة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية	614.0	لا ينطبق	614.0
مصرف التنمية الأفريقي	336.6	256.8	593.4
وكالات الأمم المتحدة	83.7	لا ينطبق	83.7
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	104.8	181.0	285.8
مصرف التنمية الآسيوي	172.8	0.02	172.8
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	64.2	60.8	125
مؤسسة الأندين للتنمية في أمريكا اللاتينية	لا ينطبق	114.5	114.5
المؤسسات متعددة الأطراف الأخرى	204.4	39.3	243.7
المجموع	**4 576.1**	**3 650.02**	**8 226.07**

المصدر: OECD CRS, CGIAR budget documents, FAO Audited Accounts